التعددية الثقافية وحقوق الأقليات بين النجاح والإخفاق

دراسة في فلسفة ويل كيمليكا

د/ هبة البدوى محمد حماية

أستاذ مساعد بقسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة بنى سويف

ملخص البحث

يعد **ويل كيمليكا (William Kymlicka)** (١٩٦٢) من أبرز المفكرين السياسيين الكنديين المعاصرين، يدور هذا البحث حول إشكالية رئيسة هي: ما الذي يقصده ويل كيمليكا بالتعددية الثقافية وما الدور الذي يمكن أن تقوم به للدفاع عن حقوق الأقليات؟، ولمعالجة هذه الإشكالية يتم طرح عدة تساؤلات أهمها: ما المقصود بالتعددية الثقافية؟، ولماذا تم الاهتمام بها في هذه الآونة الأخيرة؟، ما هي حقوق الأقليات وكيف يجب أن يتم التعامل معها؟، ما هي الإنجازات التي تحققت في ظل التعددية الثقافية؟، ماهي العقبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق أمال وتطلعات التعددية الثقافية وحقوق الأقليات؟، ما هو مستقبل التعددية الثقافية هل سيكون مصيرها إلى النجاح والتقدم أم إلى التراجع والإخفاق؟.

الكلمات المفتاحية

التعددية الثقافية، حقوق الأقليات، الليبرالية، المواطنة الديمقراطية.

Cultural pluralism and minority rights between success and failure: A study in the philosophy of Will Kymlicka

Abstract

William Kymlicka (1962) is one of the most prominent contemporary Canadian political thinkers,This research revolves around a main problem: What does Will Kymlicka mean by cultural pluralism and what role can it play to defend the rights of minorities? In order to address this problem, several questions are raised, the most important of which are: What is meant by cultural pluralism? The latter?, What are the rights of minorities and how should they be dealt with? What are the achievements made in light of cultural pluralism? What are the obstacles that stand in the way of achieving the hopes and aspirations of cultural pluralism and minority rights? What is the future of cultural pluralism? Success and progress or decline and failure?

Key words:

Multiculturalism, Minority Rights, Liberalism, Democratic citizenship.

المقدمة

إن العالم في هذه الأيام يتحدث كثيرًا عن التعددية، وعن احترام الآخر، وعن التعايش بين كل البشر، وعن احترم الآخر المختلف دينيًا، والمختلف عرقيًا، والمختلف ثقافيًا وأن العالم يتسع للجميع يمكن أن يحيا فيه كل البشر باختلاف أشكالهم وألوانهم وأجناسهم ودياناتهم، وأن هناك حرية في التعبير وحرية في الرأي، وحرية في العقيدة، وأننا في عصر الحريات الذي ينعم فيه كل إنسان بالحياة التي يرغب في أن يحياها في عصر يتسع للجميع؛ يتسع لكل الاختلافات، عصر الديمقراطية التي يكون فيها لكل إنسان مكان، عصر يعترف بالآخر المختلف ويتعايش ويتعاون معه، إننا في عصر التعددية، عصر الديمقراطية، عصر الحريات.

هنا نتساءل هل هذه حقيقة؟، هل نحن حقًا في عالم يحترم الآخر المختلف؟، هل نحن في عالم نتسامح فيه مع اختلافاتنا الدينية والعرقية والجنسية والثقافية؟، أم أن التعصب لا يزال كائنًا؟، هل انتهت العنصرية من الوجود؟، أم أنها لازالت موجودة وراسخة؟، هل الأفعال تتسق مع الأقوال أم أن ما نقوله شيئًا وما يحدث على أرض الواقع شيئًا آخر؟، هل نحن في عصر الحريات كما نزعم أم أننا في عصر انعدام الحريات؟، هل نحن في عصر التعددية كما نتفاخر في أيأمنا هذه أم أننا في عصر الأحادية والتعصب الأعمى الذي لا يعترف بالآخر ولا يجد له ووجود في هذا العالم؟.

وهنا يأتي **ويل كيمليكا** (**William Kymlicka**) (١٩٦٢) الذي يعد من أبرز المفكرين السياسيين الكنديين المعاصرين والذي دافع في كتاباته عن التعددية الثقافية وعن حقوق الأقليات؛ دافع عن ضرورة احترام كل الثقافات وكل الهويات، دافع عن ضرورة أن يتعايش البشر جنبًا إلى جنب، رفض هيمنة حضارة على حضارة، وثقافة على ثقافة، ولغة على لغة، رفض أن يتم التقليل من قيمة أي حضارة، أي ثقافة والنظر إليها على إنها في مرتبة أدنى من الحضارات والثقافات الأخرى، لذلك تحدث عن أهمية التعددية الثقافية وأكد على إنها أصبحت تحقق نتائج ملموسة وأصبح لها شأن كبير في هذه الآونة، وأن هناك العديد من المفكرين الذين أصبحوا يركزوا اهتمامهم على هذه القضية نظرًا لأهميتها، وأن هناك العديد من الدول التي استطاعت حقًا أن تحقق فعلا هذه التعددية الثقافية بشكل ملموس.

كذلك تحدث كيمليكا عن حقوق الأقليات، وكيف أن هذه الأقليات عانت من الكثير من المظالم وتعرضت لشتى ألوان المعاناة والاضطهاد، وأن هذه الأقليات يجب أن تسترد حقوقها وحرياتها كأملة، ويجب أن يتم الاعتراف بها، وقد ربط بين التعددية الثقافية والدفاع عن حقوق الأقليات ورأى أن كلاً منهما يكمل الآخر وكلا منهما جزءً لا يتجزأ من الآخر؛ فإذا كان هناك اعتراف بالتعددية الثقافية، واعتراف بحضارة الآخر، واعتراف بثقافة ولغة ودين الآخر لن يكون هناك أقليات لأن الجميع سيحتفظ بحقوقه أو سينعم بحقوقه كأملة، فإذا كان هناك تعددية ثقافية لن يكون هناك اضطهاد ولا ظلم ولا معاناة لهذه الأقليات، فالتعددية الثقافية الحقيقية وجودها الحقيقي الملموس على أرض الواقع سيؤدي بما لا يدع مجال للشك إلى الحفاظ على حقوق وحريات هذه الأقليات دون أن تتعرض لأي شكل من أشكال الظلم والمعاناة، وبالتالي لن يكون هناك أقلية دينية أو ثقافية أو لغوية مضطهده وإنما سينعم الجميع في ظل التعددية الثقافية بالحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها كل إنسان عندما يتعايش الجميع ويحترم الجميع ثقافات وحضارات ولغات بعضهم البعض.

من هنا ترجع أهمية هذا البحث إلى أنه لفت الانتباه إلى ظاهرة هامة وهي ظاهرة التعددية الثقافية المتمثلة في ضرورة احترام الآخر المختلف ثقافيًا ودينيًا ولغويًا وعرقيًا، ضرورة أن يتعايش البشر جنبًا إلى جنب، ضرورة احترام كافة الثقافات والديانات، وأنه ليس هناك ثقافة أو حضارة أو لغة أكثر أهمية أو أعلى من الأخرى، وأن من حق كل إنسان أن يحتفظ بهويته وثقافته وتراثه ولغته وحضارته، وأنه من واجب الآخرين أن يحترموا ذلك.

كما ترجع أهمية هذا البحث أيضًا إلى إنه لفت الانتباه إلى حقوق الأقليات، وأن هذه الأقليات تعاني من أشكال كثيرة من الظلم والاضطهاد والقهر، وأن هذه الأقليات لها حقوق تناضل من أجلها، وأن من حقها أن تحصل عليها، وأن تدافع عن نفسها مطالبة بهذه الحقوق فلفت الانتباه إلى هذه الأقليات والتي من بينها الشعوب الأصلية التي تعاني من كثير من المظالم والاضطهاد، إنها تعانى من هيمنة الدول التي سيطرت على أراضيها، وتحاول أن تفرض عليا ثقافتها وحضارتها، فدافع عن حقوق هذه الشعوب

الأصلية في الاحتفاظ بهويتها وثقافتها وحضارتها وتراثها، كذلك فإنه لفت الانتباه إلى حقوق المهاجرين من خلا الحديث عن الهجرة وما يتعرض إليه المهاجرين من كثير من المظالم ومن كثير من أشكال المعاناة، تحدث عن الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية، وتحدث عن ضرورة أن يتم استيعاب المهاجرين في الدولة، وأن تكون لهم نفس حقوق وحريات مواطني الدولة التي يهاجرون اليها، كذلك تحدث عن الهجرة غير الشرعية والمشكلات والأزمات المرتبطة بها وكيف أن هؤلاء المهاجرين يحرمون من الحد الأدنى من الحياة الكريمة و تُسلب منهم حريتهم وكرأمتهم وحقوقهم، فأكد على ضرورة إيجاد حلول لمشكلة الهجرة غير الشرعية.

ترجع أهمية هذا البحث أيضًا إلى أنه تحدث عن مصير التعددية الثقافية، وأنها يجب أن تحقق خطوات تقدمية اكثر، وأنه يجب أن يتم الاعتراف بها على المستوى الفعلي والتطبيقي وليس على مستوى التنظير فقط، يجب أن تتضافر الجهود ويتعاون الجميع من أجل أن يكون لهذه التعددية الثقافية وجود حي ملموس على أرض الواقع من أجل الدفاع الحقيقي الواعي المستنير عن حقوق الأقليات لكى تحصل هذه الأقليات على حقوقها وحريتها كأملة.

يدور هذا البحث حول إشكالية رئيسة هي: ما الذي يقصده ويل كيمليكا بالتعددية الثقافية وما الدور الذي يمكن أن تقوم به للدفاع عن حقوق الأقليات؟، ولمعالجة هذه الإشكالية يتم طرح عدة تساؤلات أهمها: ما المقصود بالتعددية الثقافية؟، ولماذا تم الاهتمام بها في هذه الآونة الأخيرة؟، ما هي حقوق الأقليات وكيف يجب أن يتم التعامل معها؟، ما هي الإنجازات التي تحققت في ظل التعددية الثقافية؟، ماهي العقبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق أمال وتطلعات التعددية الثقافية وحقوق الأقليات؟، ما هو مستقبل التعددية الثقافية هل سيكون مصيرها إلى النجاح والتقدم أم إلى التراجع والإخفاق؟.

١ – التعددية الثقافية بين القبول والرفض:

يبدأ ويل كيمليكا حديثه بالتأكيد على إنه في جميع أنحاء العالم، واحدة من أكثر القضايا إلحاحا للتصميم الدستوري تتعلق بوضع ومعاملة الأقليات العرقية والثقافية، هل يجب أن يعترف الدستور بالمركز القانوني المميز للشعوب الأصلية؟، هل ينبغي أن توفر

وضع اللغة الرسمية أو حقوق الحكم الذاتي للأقليات ذات التركيز الإقليمي؟، هل يجب أن تضمن التمثيل السياسي للأقليات العرقية المشتتة؟.

في دراسة حديثة، اقترح جون ماكغري وبريندان أوليري وريتشارد سيمون أن الدول لديها خياران عريضان في هذا الصدد – أما "التكامل" أو "التكيف"؛ يسعى الأول إلى دمج جميع المواطنين على أساس غير تمييزي في المؤسسات الوطنية المشتركة، يسعى الأخير لاستيعاب التنوع من خلال مؤسسات الأقلية المحددة.[١]

وفي ضوء ذلك يرى كيمليكا أنه في العقود القليلة الأولى التي أعقبت إنهاء الاستعمار، كان الحديث عن التعددية الثقافية في كثير من الأحيان مثبطًا، حيث حاولت الدول توطيد نفسها كدولة وطنية موحدة ومتجانسة، ومع ذلك من المسلم به اليوم على نطاق واسع أن الدول يجب أن تتصالح مع الواقع المستمر للانقسامات العرقية والدينية، وأن تجد طرقًا جديدة لاستيعاب واحترام التنوع.[٢]

عندما سقط جدار برلين عام ١٩٨٩، ظهرت الليبرالية للكثير من المعلقين باعتبارها الإيديولوجية الوحيدة التي احتفظت بأي شرعية أو قابلية البقاء في العالم الحديث، في البداية انهيار الشيوعية بدا للكثيرين أنه يعني "نهاية التاريخ"، لكن الليبرالية ثبت عدم قدرتها على احتواء النزاعات العرقية أو نزع فتيلها، وعلى الرغم من أن هناك مؤلفات قديمة حول فكرة الحقوق "الجماعية" لكن حتى وقت قريب كانت تميل إلى التركيز على نطاق ضيق وشكلي إلى حد ما من الأسئلة؛ كان الهدف الرئيسي هو تصنيف الحقوق على إنها "فردية" أو "جماعية" على طول أبعاد مختلفة، ومع ذلك فإن هذا النقاش المألوف يحجب بقدر ما يكشف؛ إنه لا يساعدنا في معالجة القضايا المعيارية التي تثيرها صراعات الإثنية الثقافية.[٣]

وهنا يؤكد كيمليكا أن الناس مرتبطون بطريقة مهمة بمجتمعهم الثقافي؛ فلا يمكننا نقل الناس من ثقافة إلى أخرى دون إرادتهم، حتى لو كانت هناك فرصة لتعلم اللغة

[1]Will kymlicka, the internationalization of minority rights ,i.CON vol6 no1 ,2008 ,P1.
[2] WILL KYMLICKA , Multiculturalism in Asia, January 2006 ,p.1,2.
[3] WILL KYMLICKA AND IAN SHAPIRO, Introduction in ETHNICITY AND GROUP RIGHTS, NEW YORK UNIVERSITY PRESS, New York and London, p1997,p 3,4

والثقافة الأخرى، إن تنشئة شخص ما ليست شيئًا يمكن أن يتم محوه؛ إنه سيظل جزءًا أساسيًا من ذلك الشخص، تؤثر العضوية الثقافية على إحساسنا الشخصي بالهوية والقدرة لكن العضوية الثقافية ليست مجرد وسيلة تستخدم في السعي وراء غايات المرء؛ إنه بالأحرى السياق الذي نختار من خلاله غاياتنا، ونرى قيمتها، وهذا شرط مسبق لاحترام الذات للشعور بأن الغايات تستحق أن يتم السعي إليه.[٤]

من هنا يبدو أن هناك تحولًا واضحًا في الرأي العام نحو النظر إلى حقوق الأقليات، ليس فقط كمسألة سياسات تقديرية أو مشكلات واقعية عملية، بل كمسألة عدالة أساسية، يُنظر إلى حقوق الأقليات بشكل متزايد على إنها "حقوق"، والتي يمكن أن يمثل انتهاكها اعتداءً على الكرامة والاحترام الاساسيين.[٥]

ابتداءً من الستينيات انطلق عدد من الديمقراطيات الغربية نحو تجارب جديدة في استيعاب الشعوب الأصلية والأقليات القومية ومجموعات المهاجرين، على الرغم من أن هذه "التجارب في التعددية الثقافية" لطالما كانت موضوع نقاش عام مكثف، كان هناك القليل من الاهتمام الاكاديمي بها في السبعينيات والثمانينيات، ومنذ بداية التسعينيات أصبحت التعددية الثقافية مجالا رئيسيًا للتحقيق الاكاديمي، كانت الأدبيات الأكاديمية حول التعددية الثقافية معيارية إلى حد كبير يهيمن عليها الفلاسفة السياسيون الذين طوروا نظريات مثالية بشكل واضح ليبرالي – ديمقراطي ومتكافئ للمواطنة متعددة الثقافات، كان هؤلاء المنظرون مهتمين بمسألة ما إذا كانت التعددية الثقافية متوافقة من حيث المبدأ مع نظرياتهم المثالية عن العدالة، يمكن التذرع بالعدالة لتقديم دفاع مبدئي عن بعض مطالبات التعددية الثقافية، هذه التفسيرات الفلسفية المعيارية للتعددية الثقافية أثبتت فعاليتها في تشكيل النقاشات حول التعددية الثقافية ليس فقط في مجال الفلسفة، ولكن على نطاق أوسع في الأوساط الأكاديمية وفي الواقع في الحياة العامة.[٦]

---

[4]Will Kyml icka, LIBERALISM, COMMUNITY, AND CULTURE, Oxford University Press, Oxford, 1989,pp175,191

[5] Will Kymlicka , Politics in the Vernacular: Nationalism , Multiculturalism and Citizenship, Oxford University Press,Oxford, 2001,p5.

[6] Will Kymlicka, Testing the Liberal Multiculturalist Hypothesis :Normative Theories and Social Science Evidence, Canadian Journal of Political Science, June 2010, p257

في حين أن كل هذه الاتجاهات كانت وما زالت مثيرة للجدل، إلا إنها أصبحت تدريجيًا جزءًا لا يتجزأ من المجتمعات الغربية، كما أنها أصبحت موضع اهتمام دولي بشكل متزايد اتخذ هذا التأثير الدولي شكلين عريضين: الأول على مستوى الخطاب الفكري من أجل فهم هذه الاتجاهات كتب العلماء الغربيون مجموعة رائعة من الأدبيات لمحاولة تنظير هذه النماذج الجديدة من القومية وحقوق المواطنة، وهكذا نرى نظريات جديدة عن "المواطنة المتمايزة" ((Young 1990، و"سياسة الاعتراف" (تايلور ١٩٩٢)، و "المواطنة متعددة الثقافات" (Kymlicka 1995)، وفقا للبعض فإن الهدف من التعددية الثقافية يجب أن يكون لخلق الظروف لأخلاقيات هابر ماس للتفاعل بين حوار الثقافات (بن حبيب ٢٠٠٢)، يجادل آخرون بأن التعددية الثقافية يجب أن تكون قد تأسست على فكرة "الحق في الثقافة" (Margalit and Halbertal 1994)، ويجادل فريق ثالث بأن التعددية الثقافية يجب أن تقوم على فكرة تجنب القسوة (ليفي ٢٠٠٠) أو على حاجة الأفراد إلى الاعتراف بهوياتهم (تايلور ١٩٩٢)، أو استقلالية الأفراد (تأمير ١٩٩٤ ، راز ١٩٩٤)[٧].

عمليا كل هذا التنظير حول التعددية الثقافية قد ركز على التطورات في الديمقراطيات الغربية، ولم يقصد أي من هؤلاء المنظرون أن تنطبق وجهات نظرهم على سياقات غير غربية، ومع ذلك فإن هذه النظريات سرعان ما انتشرت في جميع أنحاء العالم على الأقل في شكل عبارات جذرية واقتباسات بليغة، وبالتالي توفرت المفردات والأدوات المفاهيمية للخطاب العالمي الجديد للتعددية الثقافية؛ إنه خطاب ليبرالي في الإساس يضع أفكارًا للتعددية الثقافية وحقوق الأقليات ضمن إطار أكبر للدستورية وحقوق الإنسان الديمقراطية الليبرالية، التعددية الثقافية في هذا الخطاب هي مزيد من التفصيل والتطور للقيم الديمقراطية الليبرالية بنفس طريقة الحركات السابقة لحقوق المرأة أو إلغاء الفصل العنصري، لهذا السبب تم الترويج لها من قبل دعاة حقوق الإنسان والمصلحين الديمقراطيين في جميع أنحاء العالم الذين ينظرون إلى هذا النوع من التعددية الثقافية كحليف في نضالاتهم، لم توفر التعددية الثقافية الليبرالية الإساس الفكري فقط لخطاب

[7] Ipidpp27-29

عالمي جديد؛ فقد أصبح أيضًا مقننًا في القواعد القانونية الدولية الناشئة لحقوق الأقليات ،سعى الكثير من الناس لبناء حماية قانونية قوية لحقوق الأقليات ليس فقط محليًا ولكن دوليًا أيضًا للتأكد من أن النماذج القديمة للقمع والإقصاء والاستيعاب لا تتكرر في الغرب أو تتكرر في أماكن أخرى في العالم.[٨]

إن للأفراد مصالح مشروعة في ثقافتهم ولغتهم وهويتهم وإن المؤسسات العامة يجب أن تأخذ هذه الاهتمامات بعين الاعتبار، بصفتنا ليبراليين نتشارك الاعتقاد بأنه عند تحديد تلك المصالح وأخذها بعين الاعتبار بشكل عادل يجب أن نفعل ذلك بطريقة تحترم استقلالية الفرد ومسؤوليته، يجب أن يكون الأفراد أحرارًا في تشكيل ومراجعة مفهومهم للصالح وهم مسؤولون عن تلك الخيارات، وهذا بدوره يعني أن التعددية الثقافية الليبرالية تعتمد على التقسيم الأخلاقي للمسئولية؛ الدولة مسؤولة عن ضمان ظروف خلفيه عادلة بما في ذلك الشروط المؤسسية المتعلقة بالاعتراف العام باللغة والثقافة، ولكن الأفراد أحرار في اتخاذ خيارات من هذه الخلفية، وهم مسؤولون عن النظر في التكاليف والفوائد المحتملة لخياراتهم، وبالتالي فإن التعددية الثقافية الليبرالية تركز على توفير فرص عادلة لمتابعة المصالح المتعلقة بالثقافة بحرية بدلاً من فرض واجبات للحفاظ على أي هوية أو طريقة حياة معينة.[٩]

وفي هذا الإطار انطلقت الجهود المبذولة لتطوير المعايير الدولية لحقوق الأقليات في السنوات الخمس عشرة الماضية على الصعيدين العالمي والإقليمي: على الصعيد العالمي اعتمدت الأمم المتحدة إعلان بشأن حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية أو عرقية ودينية ولغوية في عام ١٩٩٢ وما زال يتم مناقشة مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وضعت الأمم المتحدة ممثلة في منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولي والبنك الدولي أيضًا معايير بشأن الأقليات أو حقوق السكان الأصليين، كما تمت صياغة الإعلانات من قبل المنظمات على المستوى الإقليمي مثل الاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا لعام ١٩٩٥ لحماية الأقليات القومية و مشروع

[8] WILL KYMLICKA, Liberal Multiculturalism: Western Models, Global Trends, and Asian Debates, Queen's University, October 2005, pp27-29.
[9] Will Kymlicka Liberal Multiculturalism as a Political Theory of State–Minority Relations, .Queen's University, Kingston, Canada,2018 P.١

إعلان منظمة الدول الأمريكية لعام ١٩٩٧ بشأن حقوق شعوب السكان الأصليين، ولكن في معظم الحالات هذه الإعلانات والاتفاقيات ليست قابلة للتنفيذ القضائي، أي لا يمكن للأفراد أو الجماعات اللجوء إلى أي محكمة دولية لإجبارا لحكومات للامتثال لهذه القواعد.[١٠]

وقد ظهرت أيضًا اتجاهات معارضة للتعددية الثقافية وحقوق الأقليات فنجد وفقًا لبعض المسؤولين في الدولة أن السخط العرقي للأقليات هو الإرث المصطنع لسياسات فرق تسد الاستعمارية، أو التخريب الشيوعي، أو أشكال أخرى من التدخل الخارجي، يفسر معلقون آخرون صعود التعبئة العرقية نتيجة ضعف الدولة مع تراجع الناس عن الروابط العرقية عندما أثبتت الدولة عدم قدرتها على توفير الأمن الأساسي أو الاحتياجات الأساسية، ومع ذلك يشير البعض الآخر إلى أن الديمقراطية نفسها تشجع على التعبئة العرقية، أما لأن السياسيين المحليين لديهم حافز لجذب دائرة عرقية، أو لأن الديمقراطية مرتبطة بحقوق الإنسان والتي بدورها مرتبطة بمقاومة التسلسل الهرمي العرقي.[١١]

يطالب العالم بأشكال مختلفة من الاعتراف والحماية غالبًا بلغة "حقوق المجموعة"، يرى العديد من المعلقين هذا على إنه اتجاه جديد وخطير يهدد الإجماع الدولي على أهمية الحقوق الفردية، إن التركيز على حقوق المجموعة يبدو أنه يعالج الأفراد باعتبارهم مجرد حاملي هويات وأهداف المجموعة بدلاً من أن تكون شخصيات مستقلة قادرة على تحديد هويتها واهدافها في الحياة، ومن ثم فهي تميل إلى تبعية حرية الفرد في مطالبة المجموعة لحماية تقاليدها التاريخية أو نقائها الثقافي.

وهنا يرى كيمليكا أن هذا الرأي مبالغ فيه فإن حقوق المجموعة في كثير من الحالات تكمل وتعزز حقوق الإنسان من خلال الرد على المظالم المحتملة التي لا تستطيع عقيدة الحقوق التقليدية معالجتها، هذه هي حقوق المجموعة "الجيدة"، هناك بالتأكيد حالات تسعى فيها الجماعات غير الليبرالية إلى تقييد الحريات الأساسية وهذه هي حقوق

[10] Will Kymlicka, National Cultural Autonomy and International Minority Rights Norms, Ethnopolitics, Vol. 6, No. 3, September 2007, p179
[11] WILL KYMLICKA , Multiculturalism in Asia,pp 3-4

المجموعة "السيئة"، في بعض الحالات هذه الممارسات غير الليبرالية ليست فقط سيئة لكنها أيضًا لا تحتمل، والمجتمع الأكبر لدية الحق في التدخل للتصدي لها. [١٢]

تختلف الدول الغربية فيما بينها في نهجها للعلاقات العرقية، وقد ثبتت صعوبة محاولات تدوين مجموعة مشتركة من المعايير الدنيا وممارسات أفضل لها، علاوة على ذلك فإن نجاح هذه الأساليب غالباً ما يكون محل خلاف عميق داخل الدول الغربية، يرى العديد من مواطني الديمقراطيات الغربية أن سياساتهم المحلية اتجاه العلاقات العرقية غير فعالة إن لم تكن ضارة في الواقع.[١٣]

بعد ٤٠ عاما من الإهمال عادت حقوق الأقليات إلى الظهور في عام ١٩٩٠ بوصفها قضية أساسية على المستوى الدولي والتواصل الاجتماعي، وإذا تساءلنا لماذا هذا الاهتمام المفاجئ؟، نجد أن ذلك يرجع إلى عاملين هما: الخوف من انتشار العنف العرقي بعد انهيار الشيوعية، والأمل في إمكانية وجود شكل ديمقراطي ليبرالي قابل للحياة للتعددية الثقافية.[١٤]

تم الضغط على الدول في أوروبا ما بعد الشيوعية لتبني المعايير أو النماذج الغربية للتعددية الثقافية وحقوق الأقليات، وقد أصبح احترام حقوق الأقليات أحد معايير الانضمام التي يجب على الدول المرشحة الوفاء بها لدخول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الاطلسي، يتم تقييم البلدان المرشحة وتصنيفها من حيث مدى استيفائها لهذه المعايير.[١٥]

اليوم نحن بحاجة إلى التفكير بشكل أكثر وضوحًا حول الأهداف طويلة الأجل، نحتاج إلى التفكير في النزاعات الدائمة التي تنشأ في دول التعددية، والمؤسسات التي

[12] Will Kymlicka, The Good, the Bad and the Intolerable: Minority Group Rights, Dissent · January 1996, p22

[13] Will Kymlicka, Multiculturalism and Minority Rights: West and East , Journal on Ethno politics and Minority Issues in Europe, Vol.3, No.4,2002,p.4

[14] Will Kymlicka, Multicultural Odysseys, Ethnopolitics, , Vol. 6, No. 4, November 2007,pp586-587

[15] Will Kymlicka, Multiculturalism and Minority Rights: West and East,p4

يمكنها إدارة تلك النزاعات بطريقة سلمية، والافتراضات والمعتقدات الأساسية التي تسمح للمواطنين بمناقشتها بطريقة حرة وديمقراطية.[١٦]

يتم الدفاع عن التعددية الثقافية كمكمل وامتداد لحقوق الإنسان العالمية وليس كمبرر للحد من الحقوق العالمية باسم النسبية الثقافية أو تقليد ثقافي.[١٧]

عادة ما يفترض المنظرون المعياريون للتعددية الثقافية الليبرالية ضمنيًا أو صراحة أنه يمكن تحقيق العدالة للأقليات من خلال التعددية الثقافية دون تهديد القيم الليبرالية الديمقراطية الأساسية، ودون الاضطرار إلى التنازل عن التزام المجتمع بالحرية الفردية وتكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعي.[١٨]

وفقًا لكيس فإن العدالة للمجموعات العرقية والثقافية لا تتطلب فقط الانتقال من نموذج الدولة القومية إلى نموذج دولة التعددية؛ إنها تتطلب أيضًا الانتقال من نموذج الاختصاص الحصري إلى نموذج الاختصاص المتداخل، وتتطلب إنشاء مؤسسات سياسية جديدة تربط بين الأعراق المشتركة عبر الحدود.[١٩]

ولكن إذا كانت المجتمعات ليبرالية بالفعل، فلماذا يريد أعضاؤها حقوق الأقليات؟، لماذا ليسوا راضين عن الحقوق التقليدية الشائعة للمواطنة؟.[٢٠]

يحاول جوزيف راز الإجابة عن هذا السؤال مؤكدًا أن استقلالية الأفراد – وقدرتهم على اتخاذ خيارات جيدة من اجل حياة طيبة – ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاعتراف بثقافتهم، وازدهارها، واحترام الآخرين لها، تساعد حقوق الأقليات في ضمان هذا الازدهار الثقافي والاحترام المتبادل، وقدم ليبراليون آخرون مثل ديفيد ميلر، يائيل تأمير، جيف سبينر حججًا مماثلة حول أهمية "العضوية الثقافية أو" الهوية الوطنية " للمواطنين الذين يتطلعون إلى الحرية الحديثة، تختلف تفاصيل الحجج ولكن كل منهم يجادل بطريقته الخاصة بأن هناك اهتمامات ملحة تتعلق بالثقافة والهوية والتي تتسق تماما مع مبادئ

[16] Ibid ,p24.
[17]Will Kymlicka, Multicultural Odysseys, pp,585-586
[18] Ipidp258
[19] WILL KYMLICKA, , preface in , Can Liberal Pluralism be Exported?: Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe, Oxford University Press, Oxford New York, 2002,p396
[20]Will Kymlicka, Multicultural Odysseys, ,p.21.

الحرية والمساواة الليبرالية، والتي تبرر منح حقوق خاصة للأقليات يمكننا أن نسمي هذا: الموقف "الليبرالي الثقافي".

أثار نقاد الثقافة الليبرالية العديد من الاعتراضات على هذا الخط بأكمله من الحجج، ينكر البعض أنه يمكننا التمييز بين "الثقافات" أو "المجموعات الثقافية"، ينكر البعض الآخر أنه يمكننا فهم الادعاء بأن الأفراد "أعضاء" في الثقافات – إلا أن آخرين يقولون أنه حتى لو كان من الممكن أن يدركوا أن الأفراد أعضاء في ثقافات مميزة فليس لدينا سبب يدعو إلى افتراض أن الرفاه أو حرية الفرد مرتبطة بأي شكل من اشكال ازدهار الثقافة.[٢١]

وهنا يؤكد كيمليكا أن معايير حقوق الإنسان ببساطة غير قادرة على حل الكثير من التساؤلات الهامة والمثيرة للجدل التي تتعلق بالأقليات الثقافية ومنها: ما هي اللغات التي يجب الاعتراف بها في البرلمانات والبيروقراطيات والمحاكم؟، هل يجب على كل مجموعة عرقية أو قومية علنا تمويل التعليم بلغته الأم؟، ما هي القضايا الحساسة الخاصة بالهجرة والاتصال والتعليم؟، ما هي مسؤوليات الأقليات نحو الاندماج؟، إلى اي درجة يمكن أن يكون الاندماج الثقافي مطلوبًا من المهاجرين واللاجئين قبل حصولهم على الجنسية؟.

لا تكمن المشكلة في أن المذاهب التقليدية لحقوق الإنسان تعطينا الإجابة الخاطئة على هذه التساؤلات، بل بالأحرى إنها كثيرًا لا تقدم جواب على الإطلاق، من هنا فإن الحق في حرية التعبير لا يخبرنا ما هو سياسة اللغة المناسبة، وحق التصويت لا يخبرنا كيف يجب رسم الحدود السياسية، أو كيفيه توزيع السلطات بين مستويات الحكومة، الحق في التنقل لا يخبرنا ما هي سياسة الهجرة والتجنس المناسبة، تُركت هذه التساؤلات للأغلبية المعتادة وعملية صنع القرار داخل كل دولة، والنتيجة هي جعل الأقليات الثقافية

[21]Will Kymlicka , Politics in the Vernacular: Nationalism , Multiculturalism and Citizenship,pp12-22

عرضة لظلم كبير من الأغلبية، وتفاقم الصراع العرقي والثقافي، لحل هذه التساؤلات بشكل عادل نحتاج إلى استكمال مبادئ حقوق الإنسان التقليدية بنظرية حقوق الأقليات.[٢٢]

من خلال تحديد الطرق العديدة التي لا تكون فيها المؤسسات السائدة محايدة بل تميل ضمنيًا أو صراحَة نحو مصالح وهويات مجموعة الأغلبية يخلق هذا التحيز مجموعة من الأعباء والحواجز و الوصمات والاستثناءات لأفراد الأقليات والتي لا يمكن علاجها إلا من خلال حقوق الأقليات، ومن خلال التأكيد على أهمية بعض المصالح التي تم تجاهلها عادة من قبل النظريات الليبرالية للعدالة، على سبيل المثال المصالح الخاصة بالاعتراف والهوية واللغة والعضوية الثقافية، إذا تجاهلت الدولة هذه المصالح أو قللت من أهميتها فسيشعر الناس بالأذى – وسيتضررون بالفعل – حتى إذا تم احترام رفاهيتهم وحقوقهم المدنية والسياسية، إذا فشلت مؤسسات الدولة في الاعتراف بثقافة الناس وهويتهم واحترامها فقد تكون النتيجة ضررًا خطيرًا لاحترام الناس لذواتهم وشعورهم بالقدرة على التصرف.[٢٣]

اختلفت هذه النظريات في طريقة سعيها للدفاع عن ادعاءات التعددية الثقافية، ولكنها تشاركت جميعًا في الالتزام بالفرضية الليبرالية متعددة الثقافات، وفقًا لهذه الفرضية يمكن للدول أن تتبنى سياسات التعددية الثقافية للاعتراف بإنصاف المصالح المشروعة للأقليات في هويتهم وثقافتهم دون تآكل القيم الليبرالية الديمقراطية الأساسية. [٢٤]

على الجانب الآخر نجد بعض المنظرين ومنهم باريخ الذي أكد أن معظم النظريات السياسية الحالية للتعددية الثقافية قد تم تطويرها من قبل الليبراليين، وبالتالي تقيد التعددية الثقافية داخل الحدود الليبرالية، وفقًا لباريخ الليبرالية بحد ذاتها هي مجرد ثقافة من بين الثقافات المتعددة وإن كانت المهيمنة، وبالتالي لا يمكن أن توفر الإساس

[22] WILL KYMLICKA, MULTICULTURAL CITIZENSHIP: A LIBERAL THEORY OF MINORITY RIGHTS, Oxford University Press , CLARENDON PRESS • OXFORD, 1995, p٤,5

[23] Will Kymlicka, The new debate on minority rights(and postscript) in Multiculturalism and Political Theory, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, Cambridge, New York, 2007, p p42,43

[24] Will Kymlicka, Multiculturalism in normative theory and in social science, Queen's University, Canada, 2011,p٦,7

للمؤسسات السياسية في مجتمع متعدد الثقافات؛ فإن أكثر قضايا التعددية الثقافية الشائعة والأكثر خطورة تنشأ من وجود جماعات عرقية ثقافية ترفض بعض الجوانب الليبرالية التي يعتز بها المجتمع السائد، يجادل باريخ بأنه يجب علينا بالتالي الارتقاء إلى مستوى أعلى لتحديد أنماط التعددية الثقافية التي يمكن أن يقبلها كل من الليبراليين وغير الليبراليين، فالتعددية الثقافية يمكن تعريفها من حيث ثقافة وأخلاق الحوار، ولا يمكن تحديد نتيجة هذا الحوار مسبقًا، ولكن يمكن أن تظهر فقط من خلال محادثة فعلية بين الليبراليين وغير الليبراليين.[٢٥]

وإذا تساءلنا عن موقف علماء الاجتماع من مسالة التعددية الثقافية نجد أنهم أكثر تشككًا في فرضية التعددية الثقافية الليبرالية : من وجهة نظرهم تقدم هذه الفرضية رؤية مثالية للغاية حول الكيفية التي قد يتمنى المرء أن يكون عليها العالم، ولكنه ليس أساسًا واقعيًا للتنبؤ بـــ آثار التعددية الثقافية في العالم كما هو في الواقع.[٢٦]

وهكذا بدءًا من منتصف التسعينيات ظهر عدد من علماء الاجتماع أكدوا أن هذه النظريات المثالية لم تكن كافيه من خلال النتائج التجريبية حول طبيعة العلاقات العرقية والسياسة العرقية، من وجهة نظر علماء الاجتماع فإن تأسيس السياسة العامة على هذه النظريات المعيارية بشكل مفرط أمر ساذج وغير مسئول، لذلك فإننا إذا ركزنا على نتائج العلوم الاجتماعية بدلاً من تخيلات الفلاسفة السياسيين سنكون أكثر تشككًا في فرضية التعددية الثقافية الليبرالية، فمن المرجح أن يؤدي اعتمادها إلى آثار ضارة مثل تفاقم التحيز أو عدم الثقة، أو إعادة إنتاج الفصل والاستبعاد، وأن هذه المشاكل كانت ستصبح واضحة بدرجة أكبر لو كان صناع السياسة على علم بالعلوم الاجتماعية أكثر من الفلسفة.[٢٧]

وقد سار على هذا النهج العديد من المنظرين ومنهم: بيسونداث الذي أكد أن التعددية الثقافية أدت إلى "عزل لا يمكن أنكاره"؛ إنها تشجع المهاجرين على تكوين أحياء عرقية قائمة بذاتها معزولة عن الإحياء الأخرى، وهذا التقسيم ليس تعدد ثقافي متطرف

[25] Will Kymlicka, Liberalism, dialogue and multiculturalism, Queens University,Kingston,Ontario, March 2001,p128
[26] Will Kymlicka, Liberalism, dialogue and multiculturalism,pp7-8
[27] Will Kymlicka, Testing the Liberal Multiculturalist Hypothesis, pp,258-259

لكنها مثالية؛ إنها طريقة تنقل الحياة كأملة إلى بؤرة صغيرة من الغرابة محفوظة ومحمية، كذلك يرى آرثر شليزنجر أن التعددية الثقافية تعكس "عبادة العرق" التي تضخم الاختلافات ،وتزيد من حدة الاستياء والعداوات، وتؤدي إلى تعميق الخلافات بين الأعراق والجنسيات، وتنتج أنماطًا من الثقة بالنفس والفصل الذاتي الذي يؤدي إلى الفصل العنصري الثقافي واللغوي.[٢٨]

من هنا يمكننا وضع نقاد التعددية الثقافية في معسكرين عريضين: "المناهضون للتعددية الثقافية"، و"المتجاوزون نطاق التعددية الثقافية"، المناهضون للتعددية الثقافية مثل بريان باري (٢٠٠١) وصمويل هنتنغتون (٢٠٠٤) يقولون أن أفكار التعددية الثقافية غير ليبرالية بطبيعتها؛ أي أن التعددية الثقافية تقوم على نبذ قيم التنوير المتمثلة في الحرية الفردية والمواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية، وهذا التنصل من مبادئ التنوير الأساسية هو الذي يفسر سبب سعي التعددية الثقافية إلى تحدي النماذج الغربية التقليدية للقومية والمواطنة باسم الاختلاف الثقافي، على النقيض من ذلك يقبل أتباع ما بعد التعددية الثقافية أن التعددية الثقافية متجذرة في المثل الديمقراطية الليبرالية المألوفة للمساواة والحرية والمواطنة، وتهدف في الواقع إلى معالجة الطرق العديدة التي يتم فيها حرمان الأقليات من المساواة الكاملة والمواطنة، ومع ذلك فهم قلقون من أن إصلاحات التعددية الثقافية أما فشلت في حل المشكلات التي كانت تهدف إلى معالجتها أو خلقت مشاكل جديدة عن غير قصد، بكلمات أن فيليبس على الرغم من نواياها النبيلة أصبحت التعددية الثقافية "قيودًا ثقافية" بدلاً من "محرر ثقافي"، وتتطلب "إصلاحًا جذريًا" إذا كانت ستخدم أهدافها التحررية الأصلية.[٢٩]

لا يقول أتباع ما بعد التعددية الثقافية أن التعددية الثقافية جيدة من الناحية النظرية ولكنها سيئة في الممارسة، على العكس من ذلك غالبًا ما يصرون على إن عيوب التعددية الثقافية في الممارسة تنعكس في وربما تُعزى إلى عيوب في الطريقة التي تصور بها

[28] Will Kymlicka, Finding our way : rethinking ethnocultural relations in Canada, Oxford university press, Toronto Oxford N ew York, 1998,p16

[29] Will Kymlicka, The Essentialist Critique of Multiculturalism: Theories, Policies, Ethos, RSCAS 2014,p1

المنظرين السياسيين التعددية الثقافية حتى أن بعضهم يشيرون إلى أن التعددية الثقافية كانت أفضل من الناحية العملية منها في النظرية، وأن الوضع كان يمكن أن يكون أسوء إذا تم تنفيذ النظريات الأكاديمية للتعددية الثقافية بدرجة أكبر.

وهنا يجادل كيمليكا بأن الكثير من نقد ما بعد التعددية الثقافية يدمج أهدافًا محتملة مختلفة ويقفز من نقد النظريات الأكاديمية للتعددية الثقافية الليبرالية إلى نقد السياسات الحكومية للتعددية الثقافية، إلى نقد الخطابات اليومية على مستوى الشارع أو تشريعات الاختلاف العرقي، وهنا يؤكد كيمليكا بأننا بحاجة إلى التمييز بعناية أكبر بين هذه الأهداف المختلفة، وبمجرد أن نفعل ذلك سنجد أن الانتقادات أقل إلحاقًا بالتعددية الثقافية الليبرالية مما كان يُفترض في البداية، في الواقع قد نجد أن نظريات وممارسات التعددية الثقافية الليبرالية بعيدًا عن كونها سبب المشكلة لا تزال أفضل علاج لها، لكن على أي حال لا يمكننا إحراز تقدم في هذه القضية دون أن نكون أكثر حذرًا وتأملًا في العلاقة بين النظريات والممارسات.[٣٠]

كذلك هناك ميل في بعض الأوساط لرفض التعددية الثقافية باعتبارها بدعة أو موضة فكرية، ولكن كانت هناك ممارسات للتعددية الثقافية قبل عشرين عاما من وجود منظرين أكاديميين للتعددية الثقافية، وأفضل تفسير لظهور هذه الممارسات عبر مجموعة واسعة من الديمقراطيات الغربية بدءًا من الستينيات هو أنها كانت جزءًا من ثورة حقوق الإنسان التي كانت تهدف إلى معالجة الإثار الباقية للتسلسل الهرمي العرقي والإثني الموروث، وبالتالي المساهمة في عمليات التحرير والديمقراطية.[٣١]

وهنا يشير كيمليكا إلى أن كندا هي أول دولة غربية تتبنى سياسة التعددية الثقافية الرسمية، وتبقى البلد الوحيد الذي ينص فيها الدستور على وجود التعددية الثقافية، لذلك فهي تقدم حالة اختبار أولى جيدة، وإذا كانت التعددية الثقافية لها آثار ضارة كان من الأولى أن تظهر في كندا، ومع ذلك تشير الأدلة إلى أن التعددية الثقافية لها تأثير إيجابي في مجالات الحرية وتكافؤ الفرص والتضامن.[٣٢]

---

[30] Ibid p2
[31] [31] Ibid p6
[32] Will Kymlicka, Testing the Liberal Multiculturalist Hypothesis pp261-262

وفي ضوء ذلك يرى كيمليكا أنه من المهم وضع التعددية الثقافية في سياقها التاريخي بمعنى ما أنها قديمة قدم الإنسانية، فقد وجدت الثقافات المختلفة دائمًا طرقًا للتعايش واحترام التنوع الذي كان سمة مألوفة للعديد من الإمبراطوريات التاريخية مثل الإمبراطورية العثمانية، لكن هذا النوع من التعددية الثقافية الذي يمكن أن يتم الحكم عليه بالنجاح أو الإخفاق ظاهرة تاريخية أكثر تحديداً ظهرت أولاً في الديمقراطيات الغربية في أواخر الستينيات، هذا التوقيت مهم لأنه يساعدنا في تحديد التعددية الثقافية بالنسبة للتحولات الاجتماعية الأكبر في عصر ما بعد الحرب، وبشكل أكثر تحديدًا تعد التعددية الثقافية جزءًا من ثورة أكبر لحقوق الإنسان تنطوي على التنوع العرقي؛ قبل الحرب العالمية الثانية كان التنوع العرقي والديني في الغرب يتسم بمجموعة من علاقات التسلسل الهرمي غير الليبرالي وغير الديمقراطي تبررها أيديولوجيات عنصرية دافعت صراحة عن تفوق بعض الشعوب والثقافات وحقها في فرض هيمنتها على الآخرين، تم قبول هذه الأيديولوجيات على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم الغربي ودعمت كل من القوانين المحلية (مثل سياسات الهجرة والمواطنة المتحيزة عنصريًا) والسياسات الخارجية (على سبيل المثال فيما يتعلق بالمستعمرات الخارجية).[٣٣]

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ارتد العالم ضد استخدام هتلر المتعصب والقاتل لهذه الأيديولوجيات، تم نبذ هذه الأيدولوجيات المتعصبة من قبل العديد من الأمم بشكل حازم لصالح أيديولوجية جديدة للمساواة بين الأعراق والشعوب، وأدى هذا الافتراض الجديد للمساواة الإنسانية إلى توليد سلسلة من الحركات السياسية المصممة ضد الوجود المستمر أو الإثار الدائمة للتسلسلات الهرمية المتوارثةً، يمكننا التمييز بين ثلاث "موجات" من هذه الحركات: ١) النضال من أجل إنهاء الاستعمار الذي تركز في الفترة ١٩٤٨-١٩٦٥، ٢) النضال ضد التمييز العنصري الذي بدأته وتمثّله حركة الحقوق المدنية الأمريكية الإفريقية من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٥) ٣) النضال من أجل التعددية الثقافية وحقوق الأقليات التي ظهرت في أواخر الستينيات، تعتمد كل واحدة من هذه الحركات على ثورة حقوق الإنسان وأيديولوجيتها الأساسية للمساواة بين الأعراق والشعوب لتحدي آثار

[33]Will Kymlicka, Multiculturalism: Success, Failure, and the Future, Queen's University ,2012 ,p.5

التسلسلات الهرمية العرقية والإثنية السابقة، في الواقع تلعب ثورة حقوق الإنسان دورًا مزدوجًا هنا ليس فقط كمصدر إلهام للنضال ولكن أيضًا كقيد على الأهداف والوسائل المسموح بها لذلك الصراع ما دأمت الجماعات المستبعدة تاريخياً أو الموصومة تكافح ضد التسلسلات الهرمية السابقة باسم المساواة عليها أيضًا أن تتخلى عن تقاليدها الخاصة بالاستبعاد أو القمع في معاملة على سبيل المثال النساء، المعاقون، المنشقون الدينيون وغيرهم، توفر حقوق الإنسان الليبرالية الديمقراطية الدستورية بشكل عام الإطار الشامل الذي يتم من خلاله مناقشة هذه الصراعات ومعالجتها.[٣٤]

ومع ذلك فإن التسلسلات الهرمية العرقية قائمة في العديد من المجتمعات سواءً تم قياسها من حيث عدم المساواة الاقتصادية أو نقص التمثيل السياسي أو الوصم الاجتماعي أو الاختفاء الثقافي، لقد تم تطوير أشكال مختلفة من التعددية الثقافية للمساعدة في التغلب على أوجه عدم المساواة هذه.[٣٥]

لقد اعتمدت نجاحات التعددية الثقافية وإخفاقاتها فضلاً عن مستوى قبولها العام على طبيعة القضايا المطروحة وعلى البلدان المعنية، وعلينا أن نفهم هذه الاختلافات إذا أردنا تحديد نموذج أكثر استدامة لاستيعاب التنوع.[٣٦]

وهنا يؤكد كيمليكا أننا قبل أن نقرر ما إذا كان سيتم الاحتفال بنجاح التعددية الثقافية أو إخفاقها نحتاج أولاً إلى التأكد من أننا نعرف معنى التعددية الثقافية من الناحية النظرية والعملية حيث نجحت أو فشلت في تحقيق أهدافها، وتحت أي ظروف كان من المرجح أن تزدهر في المستقبل، سوف يتضح ذلك من خلال الميزات الهامة لمناقشاتنا الحالية، ومع ذلك فإنها تكون مضللة في بعض الأحيان، وقد تحجب التحديات والفرص الحقيقية التي نواجهها، من السبعينيات إلى منتصف التسعينيات كان هناك اتجاه واضح عبر الديمقراطيات الغربية نحو الاعتراف المتزايد والتنوع من خلال مجموعة من سياسات التعددية الثقافية وحقوق الأقليات، تمت المصادقة على هذه السياسات على المستوى المحلي في بعض الدول ومن قبل المنظمات الدولية، وشملت رفضًا للأفكار

[34]Ibid ,p.5,6.
[35]Ibid ,p.6.
[36]ibid,pp2.

السابقة المتعلقة بالدولة الموحدة والمتجانسة، منذ منتصف التسعينيات شهدنا رد فعل عنيف وتراجع عن التعددية الثقافية وإعادة تأكيد لأفكار بناء الأمة والقيم المشتركة والهوية والمواطنة الوحدوية حتى الدعوة إلى "عودة الاندماج".[٣٧]

هذا التراجع مدفوع جزئيًا بالمخاوف بين مجموعة الأغلبية من أن التعددية في التنوع "قد ذهبت بعيدا" وتهدد طريقة حياتهم، يعبر هذا الخوف في كثير من الأحيان عن صعود الحركات السياسية اليمينية والشعبية مثل حزب الشعب الدنماركي الذي يدافع عن الأفكار القديمة عن "الدنمارك للدنماركيين"، لكن التراجع يعكس أيضًا اعتقادًا بين يسار الوسط بأن التعددية الثقافية فشلت في مساعدة المستفيدين المستهدفين أي الأقليات نفسها، لأنها فشلت في معالجة المصادر الاساسية لاستبعادهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وربما ساهمت دون قصد في عزلتهم الاجتماعية، نتيجة لذلك حتى الحركات السياسية من يسار الوسط التي دافعت في البداية عن التعددية الثقافية مثل الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا تراجعت عنها وتحولت إلى خطاب يؤكد "التكامل المدني"، "التماسك الاجتماعي"، "القيم المشتركة" و " المواطنة المشتركة "، يختلف الخطاب الاجتماعي الديمقراطي عن الاندماج المدني عن خطاب اليمين الراديكالي في التأكيد على الحاجة إلى تطوير هوية وطنية أكثر شمولاً ومحاربة العنصرية والتمييز، لكنه رغم ذلك ينأى بنفسه عن خطاب و سياسات التعددية الثقافية، غالبًا ما تم استخدام مصطلح ما بعد الثقافات للإشارة إلى هذا النهج الجديد الذي يسعى للتغلب على حدود التعددية الثقافية الساذجة أو المضللة مع تجنب إعادة التأكيد على قمعية الأيديولوجيات القومية المتجانسة.[٣٨]

وهنا يرى كيمليكا أنه في العامين الأخيرين دخلت عدد من المشكلات التي أثارتها الحركات العرقية والثقافية في مجال النظرية السياسية، وبالتالي فإن النظرية السياسية مطلوبة لشرح تلك النزاعات ومساعدتنا في تحديد المواقف التي يمكن الدفاع عنها أخلاقيا وخلق حلول قابلة للتنفيذ سياسيا لها، إنه يهتم النظرية السياسية لأنه يعتقد أن الاعتراف بوجود تلك المشاكل يمكن أن يلقي بعض الضوء على بعض مفاهيم ومبادئ النظرية

[37]Ibid ,p.2,3.
[38]Ibid ,p.2,3.

السياسية الأساسية، وتلك المشكلات تساعدنا على إدراك أن فهمنا التقليدي للحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة قد يستند إلى افتراضات غير مؤكدة حول التشابه العرقي أو الثقافي للدولة.[٣٩]

وبالتالي يمكن تبرير حقوق الأقليات بقدر ما تضمن الصالح الجماعي للعضوية الثقافية والتي تحمى بشكل متساوي أفراد الأقليات والأغلبية الثقافية على حد سواء، دون هذه الحقوق لا يتمتع أفراد الأقليات بالمثل بفرصة للعيش والعمل في ثقافتهم كأعضاء في أغلبية، وهذا غير عادل.[٤٠]

وإذا تساءلنا عن الأسباب التي أدت إلى التركيز على التعددية الثقافية وحقوق الأقليات في الآونة الأخيرة نجد أن ذلك يرجع في رأي كيمليكا إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي: التركيبة السكانية: في الماضي كان لدى العديد من الحكومات الأمل أو التوقعات بأن الأقليات العرقية ستختفي ببساطة من خلال الزوال أو الاستيعاب أو التزاوج، من الواضح الآن أن هذا لن يحدث؛ السكان الأصليون هم الشريحة الأسرع نموًا في أمريكا الشمالية حيث معدلات مواليد عالية جدًا، كذلك يتزايد عدد المهاجرين من السكان بشكل مطرد في معظم البلدان الغربية، ويتفق معظم المعلقين على إنه ستكون هناك حاجة لمزيد من المهاجرين في المستقبل لتعويض انخفاض معدلات المواليد وكبار السن، و المجموعات الوطنية الفرعية في الغرب تنمو أيضًا في الإعداد المطلقة حتى لو بقوا على حالهم أو انخفضوا بشكل هامشي كنسبة مئوية من السكان لا أحد يستطيع أن يحلم أو يتوهم بعد الآن بأن الأقليات سوف تختفي.

أما السبب الثاني فيكمن في : الوعي بالحقوق والذي يرجع إلى ثورة حقوق الإنسان والتطور الناتج عن "الوعي بالحقوق"، منذ عام ١٩٤٨ يقوم النظام الدولي على فكرة المساواة المتأصلة بين كائنات البشر كأفراد وكشعوب، ويرفض بشكل حاسم الأفكار

[39] Tarik Kulenovi , Will Kymlicka, The Rights of Minority Cultures , Oxford University Press, Oxford, 2004,p.645.

[40] LEIGHTON MCDONALD, REGROUPING IN DEFENCE OF MINORITY RIGHTS: KYMLICKA'S MULTICULTURAL CITIZENSHIP, Lecturer in Law, University of Adelaide, Australia, VOL. 34 NO. 2 1997, p295.

القديمة للتسلسل الهرمي العرقي أو الإثني الذي يؤكد على تفوق بعض الناس على الآخرين، وبالتالي يحق لهم فرض الهيمنة عليهم.[٤١]

ويكمن السبب الثالث في: الديمقراطية والديمقراطية لها اهمية لعدة عوامل: في أبسط المستويات فإن الترسيخ الديمقراطي يحد من قدرة النخب على سحق حركات الأقليات العرقية السياسية في الديمقراطيات الراسخة، لا يوجد خيار سوى السماح للأقليات بالتعبئة سياسيًا وتقديم مطالباتهم في الأماكن العامة، نتيجة لذلك فإن أعضاء مجموعات الأقليات لا تخشى التحدث علانية على نحو متزايد، قد لا يفوزون في الجدل السياسي لكنهم لا يخشون أن يُقتلوا أو يُسجنوا أو يُطردوا من أجل محاولاتهم، إن فقدان الخوف هذا مقترنًا بالوعي الحقوقي هو الذي يشرح الطبيعة الصوتية الملحوظة للسياسات العرقية في العصر الحديث للديمقراطيات الغربية ،علاوة على ذلك تنطوي الديمقراطية على توافر نقاط وصول متعددة لاتخاذ قرار.[٤٢]

تعلمت الديمقراطيات الغربية كيفية التعامل مع التنوع العرقي بطريقة سلمية وديمقراطية مع غياب شبه تام للتشدد أو الإرهاب أو العنف أو قمع الدولة، أصبح الصراع العرقي الآن مسألة مرتبطة ببطاقات الاقتراع وليس بطلقات الرصاص، علاوة على ذلك تم تحقيق ذلك في إطار الدساتير الليبرالية مع الاحترام القوي للحقوق المدنية والسياسية الفردية، وقد تم تحقيق ذلك أيضًا دون تعريض الرفاهية الاقتصادية للمواطنين للخطر بل أن البلدان التي اعتمدت أشكالاً قوية من التعددية الثقافية للمهاجرين والفيدرالية المتعددة الجنسيات هي من بين الأغنى في العالم، وأخيراً ساعدت حقوق الأقليات هذه في تعزيز المساواة بين مجموعات الأغلبية والأقليات مما قلل من علاقات التسلسل الهرمي العرقي أو الهيمنة و التبعية، قللت حقوق الأقليات من مدى تعرض الأقليات للهيمنة الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية للأغلبية وساعدت في تعزيز احترام متبادل أكبر بين المجموعات بالطبع هناك العديد من القضايا الصعبة التي لا يزال يتعين حلها، هناك العديد من

[41] WILL KYMLICKA, Liberal Multiculturalism: Western Models, Global Trends, and Asian Debates, pp30-31

[42] Ipidpp31-32

المجموعات التي لا تزال بعيدة عن تحقيق المساواة الكاملة: الأمريكيون الأفارقة في الولايات المتحدة، والعمال الضيوف في شمال أوروبا، والمهاجرون غير الشرعيين في جنوب أوروبا، والشعوب الأصلية في الأمريكتين، واستراليا، والدول الإسكندنافية.[٤٣]

هذا لا يعني أن معارضة حقوق الأقليات قد اختفت؛ إنها تأخذ الآن شكلان جديدان: يكمن الأول في وجود تساؤلات حول العدالة في سياسات محددة متعددة الثقافات في سياقات معينة مع التركيز على الطريقة التي قد تنطوي بها سياسات معينة على توزيع غير عادل للمنافع والاعباء المرتبطة بالهوية والثقافة، والثاني يحول التركيز بعيداً عن العدالة إلى قضايا المواطنة من خلال التركيز ليس على عدالة أو ظلم سياسات معينة بل على الطريقة التي يهدد بها الاتجاه العام نحو التعددية الثقافية بتآكل أنواع الفضائل المدنية وممارسات المواطنة التي تحافظ على الصحة الديمقراطية.[٤٤]

لا يزال معلقون آخرون يرغبون في تقديم نقد واسع النطاق لحقوق الأقليات والتعددية الثقافية، نظرًا لأنه لم يعد من المعقول القول بأن جميع أشكال التعددية الثقافية غير عادلة بطبيعتها، فقد تعين على النقاد إيجاد أساس آخر لإدانة فكرة حقوق الأقليات ذاتها والحجة الأكثر شيوعا هي تلك التي تركز على الاستقرار بدلاً من العدالة، هذا التركيز على الفضيلة المدنية والاستقرار السياسي يمثل فتح جبهة ثانية في "حروب التعددية الثقافية"، يزعم العديد من النقاد أن حقوق الأقليات مضللة ليس لأنها غير عادلة في حد ذاتها بل لأنها تهدد الوحدة السياسية طويلة الأجل والاستقرار الاجتماعي، واذا تساءلنا لماذا يتم النظر إليها على إنها مزعزعة الاستقرار؟، نجد أن القلق الأساسي أن حقوق الأقليات تنطوي على "تسييس الإثنية"، وأن أي إجراءات تزيد من أهمية الإثنية في الحياة العامة هي أمور مثيرة للخلاف، ومع مرور الوقت تخلق دوامة من المنافسة وعدم الثقة والعداء بين المجموعات العرقية.[٤٥]

وهنا يجادل كيمليكا بأنه ليس هناك أدلة موثوقة تدعم هذا الرأي ؛لأنه يمكن أن يكون العكس هو الصحيح أي أن غياب حقوق الأقليات هو الذي يؤدي إلى تآكل روابط

[43] Will Kymlicka , Politics in the Vernacular: Nationalism , Multiculturalism and Citizenship,p2.
[44] Ibid p33
[45] Ibid pp35-36

التضامن المدني، بعد كل شيء إذا قبلنا الادعاءين الأساسيين اللذين قدمهما المدافعون عن حقوق الأقلية أي أن المؤسسات السائدة متحيزة لصالح الأغلبية، وأن تأثير هذا التحيز هو إضرار بالمصالح الهامة المتعلقة بالاستقلال الشخصي والهوية، قد نتوقع من الأقليات أن تشعر بأنها مستبعدة من المؤسسات الرئيسية وأن تشعر بالغربة عن العملية السياسية وعدم ثقتها بها، يمكننا إذن أن نتنبأ بأن الاعتراف بحقوق الأقليات من شأنه أن يقوي التضامن ويعزز الاستقرار السياسي من خلال إزالة الحواجز و الاستبعادات التي تمنع الأقليات من تبني المؤسسات السياسية بكل إخلاص، على سبيل المثال فإن الأدلة الواردة من كندا وأستراليا الدولتان اللتان تبنتا سياسات تعدد الثقافات الرسمية لأول مرة تعارض بشدة الادعاء بأن التعددية الثقافية للمهاجرين تعزز اللامبالاة السياسية أو عدم الاستقرار أو العداء المتبادل بين الجماعات العرقية، على العكس من ذلك يقوم هذان البلدان بعمل أفضل لدمج المهاجرين في المؤسسات المدنية والسياسية المشتركة أكثر من أي دولة أخرى في العالم، علاوة على ذلك شهد كلاهما انخفاضًا كبيرًا في مستوى التحيز وزيادات هائلة في مستويات الصداقات بين الأعراق.[٤٦]

يتضح من ذلك كله أن هناك ثلاث مراحل في النقاش الفلسفي المستمر حول التعددية الثقافية وحقوق الأقليات: اعتبرت المرحلة الأولى حقوق الأقليات بمثابة دفاع مجتمعي ضد التعدي على الليبرالية، هذا ما أفسح المجال تدريجياً لمناقشة أكثر حداثة بشأن دور الثقافة والهوية داخل الليبرالية نفسها، و في المرحلة الثانية من النقاش كان السؤال الأساسي هو ما إذا كانت مصالح الناس في ثقافتهم وهويتهم كافيه لتبرير الابتعاد عن قاعدة الحياد الإثني – الثقافي، من خلال استكمال الحقوق الفردية المشتركة مع حقوق الأقليات، وهذه المرحلة تمثل تقدمًا حيث أنها تطرح السؤال الصحيح لكنها تبدأ من الإساس الخاطئ لأن الديمقراطيات الليبرالية لا تلتزم تماما بأي من قواعد الحياد العرقي – الثقافي، ولذا فإن المرحلة الثالثة من النقاش تقترح النظر إلى حقوق الأقليات ليس كانحراف عن الحياد العرقي – الثقافي وإنما كرد فعل على بناء الدولة بالأغلبية وأن هذا سيؤثر على طريقة تفكيرنا في مطالب كل من الأقليات القومية ومجموعات المهاجرين،

[46] Ibid p35

على وجه الخصوص فإنه يطرح سؤالين مهمين: "ما هي الإشكال المسموح بها لبناء الأمة؟، وما هي شروط التكامل العادلة للمهاجرين؟، إذا نظرنا إلى تطور هذا النقاش نجد أنه قد تم إحراز تقدم حقيقي، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به إنه تقدم ليس بمعنى الاقتراب من حل النزاعات بل بمعنى أن تكون أكثر وضوحًا في الأسئلة، إن المناقشات الناشئة حول دور اللغة، واللون، والإثنية، والمواطنة مع الديمقراطيات الليبرالية تتصارع بشكل مثمر مع القضايا الحقيقية التي تواجه مجتمعات التعددية الثقافية اليوم، لكن الحصول على مزيد من الوضوح حول الأسئلة ليس ضمانا للحصول على وضوح أكبر في الإجابات، وفي الواقع لا يوجد سبب يدعو إلى توقع حل هذه المناقشات قريبًا.[٤٧]

لقد أكد ويل كيمليكا على وجود التعددية الثقافية وعلى إن الاهتمام بالتعددية الثقافية أصبح له شأن كبير في هذه الآونة الأخيرة، وأنه أصبح معترف به بدرجه كبيرة، وأصبح موضع اهتمام من الكثيرين سواء على مستوى المفكرين أو على مستوى النضالات التي تنادى بالتحرر من كل عنصرية، التحرر من التعصب، والاعتراف بثقافة ودين وحضارة ولغة الآخر، و التسامح مع الأعراق والثقافات والأجناس الأخرى، وأنني اتفق معه في ذلك كله إننا نحيا في عالم يجب أن يتسع للجميع، نعترف بالآخر المختلف ثقافيا والمختلف على كل المستويات، ولكن هل ذلك يحدث على أرض الواقع؟، قد ضرب لنا كيمليكا مثالًا بما يحدث في كندا وكيف أنها تعبر أصدق تعبير عن وجود تعددية ثقافية، وأنني اتفق معه في ذلك فإن كندا مثال يحترم في الاعتراف بالآخر المختلف ثقافيا وعنصريا ودينيا ولغويا، ولكن هل هذا يحدث في كل الثقافات و في كل الدول أم أن كندا وبعض الدول التي ذكرها ويل كيمليكا هي مجرد أمثلة قليلة؟، لا تزال العنصرية ولا يزال التعصب مهيمنًا ولا يزال هناك رفض ثقافة و حضارة و لغة الآخر، لا تزال الحضارة الغربية ترى أنها الحضارة المهيمنة، وأن ثقافتها هي الجديرة بالاحترام، وأن كافة الثقافات والحضارات والأعراق الأخرى في منزلة أقل، وأنها لا تستحق هذا الثناء والاحترام التي تلاقيه الحضارة الغربية، وأن على الجميع أن يقتضى بالحضارة والثقافة الغربية، بل

[47] Ibid p37

الأكثر من ذلك أنها تحاول فرض ثقافتها وحضارتها على العالم بأثره مؤكدة أن هذه الحضارة هي التي تعبر عن الديمقراطية والتقدم ،وأننا إذا أردنا أن يكون لهذه القيم المتمثلة في الحرية والعدالة والتقدم والديمقراطية وجود حقيقي عالمي لابد من نشر الثقافة الغربية، لأنها هي التعبير الوحيد عن هذه القيم الرفيعة، وأن كل الحضارات الأخرى تفتقر لهذه القيم، لذا لابد من فرض الثقافة والحضارة الغربية على كل الثقافات والحضارات الأخرى، ومعنى ذلك أن التأكيد على التعددية الثقافية بدأ يظهر حقًا، وبدأ يتصدر المشهد ولكن على مستوى التنظير أكثر من مستوى التطبيق، فعلى مستوى التطبيق الفعلي الواقعي فهي موجودة بشكل محدود للغاية.

٢- حقوق الأقليات بين الإنجازات والعقبات:

يتحدث ويل كيمليكا عن حقوق الأقليات مؤكدا أنه في جميع أنحاء العالم تتصادم الأقليات والأغلبية حول قضايا مثل حقوق اللغة والفيدرالية والحكم الذاتي الإقليمي والتمثيل السياسي والحرية الدينية و مناهج التعليم و المطالبات بالأراضي وسياسة الهجرة والتجنس وحتى على الرموز الوطنية مثل خيار النشيد الوطني أو العطل الرسمية، وفي ضوء ذلك يرى كيمليكا أن حل هذه الخلافات هو التحدي الاكبر الذي يواجه الديمقراطيات اليوم، في أوروبا الشرقية والعالم الثالث محاولات لتقويض المؤسسات الديمقراطية الليبرالية من خلال الصراعات القومية العنيفة، في الغرب خلافات متقلبة حول حقوق المهاجرين والشعوب الأصلية والأقليات الثقافية الأخرى، منذ نهاية الحرب الباردة نشأت الصراعات العرقية والثقافية والتي أصبحت المصدر الأكثر شيوعًا للعنف السياسي في العالم، ولا يوجد أي دليل حول انحسار هذه النزاعات، تمت دراسة هذه النزاعات بشكل مكثف من قبل علماء الاجتماع وعلماء السياسة لكن حتى وقت قريب جدًا كانت موضع اهمال من قبل المنظرين السياسيين الغربيين.[٤٨]

تسعى الأقليات إلى إعادة رسم الحدود أو إعادة توزيع السلطات حتى تصبح أكثر "تقريرًا لمصيرها".[٤٩]

[48] Will Kymlicka, Introduction in The Rights of Minority Cultures , Oxford University Press, Oxford New York, 1995, p1

[49] Ibid,p2

في حالة عدم وجود مبادئ مقبولة يتم تحديد هذه النزاعات في كثير من الأحيان على أساس القوة الغاشمة؛ أي ما إذا كانت الأغلبية لديها القدرة على الإخضاع لتطلعات ثقافات الأقليات أو ما إذا كانت الأقلية لديها السلطة لزعزعة الوضع الراهن وانتزاع المكاسب السياسية بنفسها، هناك القليل من التوافق حول ما يمكن أن يكون حلاً عادلاً لهذه النزاعات، ومع ذلك على مدى السنوات القليلة الماضية تم إثارة العديد من القضايا العرقية والثقافية التي أصبحت في مقدمة النظرية السياسية، جزئيًا يتطلع الأفراد إلى النظرية السياسية لتسليط الضوء على هذه القضايا والمساعدة في تحديد الحلول القابلة للدفاع عنها أخلاقياً والقابلة للتطبيق سياسياً.[٥٠]

لكن من الواضح بشكل متزايد أن النزاعات العرقية والثقافية لم تكن كذلك، أي يمكن أن يتم حلها ببساطة من خلال ضمان احترام الحقوق الفردية الأساسية، إن مجموعات الأقليات في جميع أنحاء الغرب تسعى إلى مزيد من الاعتراف والإقرار باختلافاتهم الثقافية حتى أنهم قد يسعون إلى الانفصال، إذا فعلوا ذلك يعتقدون أن تطلعاتهم لا يمكن أن تتحقق في ظل الدولة القائمة.[٥١]

وفي ضوء ذلك يرى كيمليكا أن هناك استراتيجيتين عامتين لتصنيف حقوق الأقليات: الأولى هي: صياغة ما يطلق علية اسم "حقوق الأقليات العامة" التي تنطبق على جميع الأقليات العرقية والثقافية، بينما تتمثل الأخرى في: صياغة "حقوق الأقليات المستهدفة" التي تنطبق على وجه الخصوص على مجموعات بعينها من الأقليات مثل السكان الأصليين والأقليات القومية والمهاجرين، الاستراتيجية العامة أبسط لأنها تتجنب الصعوبات المفاهيمية والسياسية وتشارك في تطوير تصنيف مجموعات الأقليات وذلك هو النهج المفضل للعديد من المفكرين، يمكن العثور على مثال واضح لاستراتيجية حقوق الأقليات العامة في الأمم المتحدة في المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة والذي ينص على إن الأشخاص في الدول التي توجد فيها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية لا يجوز حرمانهم من الانتماء إلى هذه الأقليات، يجب أن يكون

[50] Ibidp2,3
[51] Ibidp3

لديهم الحق في الانتماء والتمتع بثقافتهم الخاصة، والاعتراف بممارستهم الدينية، أو استخدام لغتهم الخاصة.[٥٢]

وبهذا المفهوم فإن نهج الحقوق العامة الوارد في المادة ٢٧ غير كاف في رأي كيمليكا للتعامل مع أنواع النزاعات العرقية التي سادت تاريخياً في وسط وشرق أوروبا، تضمنت هذه النزاعات عادةً ادعاءات إيجابية مختلفة مثل الحق في استخدام لغة الأقلية في المحاكم أو الإدارة المحلية، وتمويل الأقليات في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام، ومدى أحقية الحكم الذاتي المحلي أو الإقليمي، وضمان التمثيل السياسي للأقليات أو حظر سياسات الاستيطان المصممة لإغراق الأراضي الأصلية للأقلية بمستوطنين من المجموعة المهيمنة، إذا كانت المعايير الدولية مفيدة في حل مثل هذه النزاعات فإنها يجب أن توفر مبادئ توجيهية لمعالجة مثل هذه المطالبات بحقوق الأقليات الإيجابية.[٥٣]

ومن هنا فإن المنظمات الدولية قد تحولت بشكل متزايد نحو استراتيجية حقوق الأقليات "الأكثر استهدافاً"، وصياغة معايير محددة لأنواع محددة من مجموعات الأقليات، في المناقشات الدولية الأخيرة تم تحديد الفئات باعتبارهم المستفيدين المحتملين من حقوق الأقليات المستهدفة بما في ذلك الأقليات القومية والشعوب الأصلية والمهاجرون. [٥٤]

تعد حالة التعددية الثقافية للمهاجرين مجرد جانب من جوانب "النهضة العرقية" الأكبر عبر الديمقراطيات الغربية، حيث ناضلت أنواع مختلفة من الأقليات من أجل أشكال جديدة من المواطنة متعددة الثقافات تجمع بين تدابير مكافحة التمييز والاشكال الإيجابية للاعتراف والتوافق، من الواضح أن المواطنة متعددة الثقافات لجماعات المهاجرين لا تتضمن نفس أنواع المطالبات التي تخص الشعوب الأصلية أو الأقليات القومية، لا تسعى مجموعات المهاجرين عادة إلى الحصول على حقوق في الأرض أو الاستقلال الإقليمي أو وضع اللغة الرسمية، ما هو إذن جوهر المواطنة متعددة الثقافات بالنسبة للمجموعات المهاجرة؟، تكون الإجابة عن هذا السؤال من خلال مطالبة المهاجرين بالاندماج في المجتمع الأكبر من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات أهمها: التأكيد الدستوري أو

[52] Will Kymlicka, National Cultural Autonomy and International Minority Rights Norms ,p381
[53] Ibid,p382
[54] Ipid,pp383-384

التشريعي أو البرلماني على التعددية الثقافية على المستوى المركزي أو الإقليمي والبلدي، اعتماد التعددية الثقافية في المناهج الدراسية، إدراج التمثيل السياسي، إلغاء الإشارات العنصرية في وسائل الإعلام، إعفاءات من قواعد اللباس، أما عن طريق القانون أو عن طريق المحكمة، السماح بالجنسية المزدوجة، تمويل منظمات الجماعات العرقية لدعم الأنشطة الثقافية، تمويل التعليم الثنائي اللغة أو تعليم اللغة الأم ،العمل الإيجابي لمجموعات المهاجرين المحرومة.[٥٥]

في معظم البلدان اليوم لا يدعم عامة الناس الهجرة الدائمة على نطاق واسع، والسياسات المصممة لاستبعاد المهاجرين أو تهميشهم أو استيعابهم تعكس هذا الموقف الشعبي، ويترتب على ذلك أن بعض المهاجرين المحتملين غير قادرين على الحصول على القبول القانوني، وبالتالي يتم استبعادهم بالكامل من أي بلد، يُسمح للآخرين بالدخول فقط كعمال مؤقتين أو طالبي لجوء دون أي حق مضمون في الإقامة الدائمة في البلاد أو الحصول على الجنسية، ويُحكم عليهم بمكانة مهمشة حتى في البلدان التي يكون فيها لبعض المهاجرين الحق في أن يصبحوا مواطنين دائمين، فقد يُتوقع منهم أن يخفوا عرقهم ويستوعبوا في المجتمع السائد، لا يُسمح لهم بالسعي للحصول على أي اعتراف علني أو استيعاب لهويتهم وثقافتهم المتميزة، وتعكس هذه السياسات تصورًا واسعًا للهجرة كتهديد وعبء، وبالتالي يجب احتواؤها وتقليلها.

ومع ذلك كانت هناك تجارب مع نهج أكثر شمولية واستيعاب للهجرة في بعض البلدان التي تدعم السياسات العامة للهجرة على نطاق واسع، وتمنح الوافدين الجدد الحقوق اللازمة للمشاركة في المجتمع الأكبر والاندماج فيه، وتؤيد مفهوم "متعدد الثقافات" للمواطنة يسعى إلى استيعاب الهويات العرقية للمهاجرين بدلاً من قمعها، تعكس مثل هذه السياسات تصورًا مفاده أن الهجرة التي تتم إدارتها بشكل صحيح يمكن أن تكون مفيدة للبلد أكثر من كونها تهديدًا لها، بالطبع هذه السياسات والتصورات التي تستند إليها هي أنواع مثالية حيث يكون لدى معظم المواطنين وجهة نظر أكثر اختلاطًا وتناقضًا، ويمزقون بين المخاوف من "الآخر" والدافع نحو التسامح، وينعكس هذا التناقض في مسار

[55]Will Kymlicka, Multiculturalism: Success, Failure, and the Future ,p.6,7.

السياسات العامة في العديد من البلدان فتكون هناك تحركات مترددة نحو مزيد من الانفتاح والتكيف للمهاجرين بالتناوب مع فترات رد الفعل العكسي والتخفيض.[٥٦]

وهنا يتفق كيمليكا مع جيمس تالي الذي أكد أنه منذ إنهاء الاستعمار وانتصار الإمبريالية غير الرسمية، اضطر الملايين من فقراء العالم إلى الهجرة من العالم المستعمر إلى البلدان الإمبراطورية لإيجاد عمل في سوق عمل عالمي خاضع للسيطرة عن كثب، على الرغم من صعوبات الفقر والعبودية والاستغلال والعنصرية وكره الأجانب والدرجة الثانية من المواطنة، فإنهم يرفضون أن يكونوا رعايا متمرنين ويمارسون مواطنتهم المدنية بطرق جديدة، ويتفاوضون بطرقهم الثقافية المتنوعة في القطاعين العام والخاص.[٥٧]

كانت كندا أول دولة غربية تتبنى سياسة رسمية متعددة الثقافات تجاه الجماعات العرقية للمهاجرين، وتظل الدولة الوحيدة التي تنص علي التعددية الثقافية في الدستور، إذا كانت التعددية الثقافية لها آثار ضارة أو غير مقصودة فيجب أن تظهر أولاً وقبل كل شيء في كندا، ومع ذلك فقد أظهرت الدراسات خلاف ذلك أن المهاجرين في كندا يصبحوا مواطنين لديهم الحق في التصويت والترشيح لمنصب عام، وأن يتم انتخابهم لمناصب، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الناخبين في كندا لا ينحازون ضد هؤلاء المرشحين، و بالمقارنة مع نظرائهم في الديمقراطيات الغربية الأخرى فإن أطفال المهاجرين لديهم نتائج تعليمية أفضل، وبينما يعاني المهاجرون في جميع المجتمعات الغربية من "صعوبة إثنية" في ترجمة مهاراتهم إلى وظائف، فإن حجم هذه الصعوبة العرقية هو الأدنى في كندا، بالمقارنة مع سكان الديمقراطيات الغربية الأخرى من المرجح أن يقول الكنديون أن الهجرة مفيدة، وبينما ثبت أن التنوع العرقي يؤدي إلى تآكل مستويات الثقة ورأس المال الاجتماعي في البلدان الأخرى ، يبدو أن هناك "استثنائية كندية" في هذا الصدد.[٥٨]

[56] Will Kymlicka and Keith Banting , Immigration, Multiculturalism, and the Welfare State,p.281.

[57] James tully ,two meaning of global citizenship :modern and diverse ,university of victoria ,2008 ,pp 25,26

[58]Will Kymlicka, Multiculturalism: Success, Failure, and the Future , ,p10,11.

أظهرت العديد من الدراسات أن المهاجرين يبذلون قصارى جهدهم من حيث الرفاه النفسي والنتائج الاجتماعية والثقافية عندما يكونون قادرين على الجمع بين هويتهم العرقية وهوية وطنية جديدة، غالبًا ما يطلق العلماء على هذا "التوجه نحو الاندماج" بدلاً من "توجه الاستيعاب" (الذي يتخلى فيه المهاجرون عن هويتهم العرقية لتبني هوية وطنية جديدة) أو "اتجاه الانفصال" (الذي يتخلى فيه المهاجرون عن الهوية الوطنية الجديدة للحفاظ على هويتهم العرقية)، وهنا يؤكد كيمليكا أنه من المرجح أن يندمج أفراد الأقليات مع هوية وطنية جديدة إذا شعروا بأن هويتهم العرقية يتم احترامها علنًا، على المستوى المؤسسي، لدينا أيضًا دليل على الدور الذي تلعبه التعددية الثقافية في إنشاء مؤسسات عامة أكثر شمولًا وعدالة، على سبيل المثال أكدت دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أثبتت الميزة النسبية لكندا في تعليم الطلاب المهاجرين أن أحد العوامل الحاسمة في هذا النجاح هو وجود سياسات محددة لمعالجة قضايا التنوع الثقافي واللغوي في السياسات التعليمية، وقد ظهر ذلك في السياق الكندي تحت عنوان التعددية الثقافية. [٥٩]

تشير العديد من الدراسات الحديثة إلى أن التعددية الثقافية في كندا تلعب أيضًا دورًا إيجابيًا في تعزيز التكامل والمشاركة والتماسك الاجتماعي، سواء من خلال التأثيرات الفردية على المواقف وفهم الذات والهويات، أومن خلال التأثيرات على مستوى المجتمع على المؤسسات.[٦٠]

ولكن هذا لا ينطبق على جميع الدول ففي المانيا وفرنسا على سبيل المثال قد يُمنع المهاجر من الحصول على الجنسية إذا كان مرتبط بشكل مفرط ببلده أو دينه، في هذه الحالات يتم تقديم الهوية الوطنية الجديدة ضمناً على إنها ذات علاقة صفرية بالهويات السابقة للمهاجرين، فإنهم ليسوا مطالبين بإضافة هوية جديدة إلى القديمة الخاصة بهم، بدلا من ذلك يجب عليهم التخلي عن القديم، هذا الافتراض الضمني بأنه يجب التخلي عن الهويات السابقة أو على الأقل تبعيتها وإخفائها ينعكس بعدة طرق، ومن الأمثلة على ذلك حظر الجنسية المزدوجة وصرامة اختبارات التجنس. [٦١]

[59]Ibid ,p.12
[60] Ibid ,p١٢,13
[61]Ibid ,p.18.

إن فكرة أن المهاجرين يجب أن يتخلوا عن الهويات السابقة أو أن عليهم أن يحققوا نفس المستوى من الكفاءة الذي كانوا علية في بلد المنشأ فيما يتعلق باللغة والثقافة المحلية قبل أن يتم الترحيب بهم للمشاركة في المجتمع تتعارض بشكل مباشر مع أي شكل ذي معنى من المواطنة متعددة الثقافات.[٦٢]

على النقيض من ذلك تم إحباط الأمريكيين من أصل أفريقي بل تم منعهم قانونيًا من الاندماج في المؤسسات المجتمعية أو السائدة، قبل الحرب الأهلية لم يُنظر إليهم على إنهم أشخاص ناهيك عن المساواة بوصفهم مواطنين كانوا محرومين من جميع الحقوق المدنية والسياسية، وحتى بعد الحرب الأهلية واجهوا نظام فصل مؤسسي كأمل ليس فقط في الحدائق العامة والأحياء السكنية ولكن في الحافلات والقطارات، وفي المطاعم، وأماكن العمل والنقابات، أمتد الفصل إلى الخدمات الحكومية والتوظيف (على سبيل المثال المدارس والمستشفيات ووحدات الجيش)، وفي العديد من الولايات كانت هناك قوانين ضد الاختلاط وذلك لمنع أي اختلاط بين الأعراق.

بالنظر إلى هذا الفصل المؤسسي الكلي، لم يكن لدى الأمريكيين من أصل أفريقي خيار سوى تطوير مجتمع منفصل خاص بهم ،لقد خلقوا بأنفسهم المدارس والجامعات والمستشفيات والشركات والكنائس و الأماكن الترفيهية، والسبب في أن الأمريكيين من أصل أفريقي تم استبعادها من المؤسسات الرئيسية لم يكن لتشجيع أو تمكنهم من الحفاظ على ثقافة موجودة بالفعل، على العكس من ذلك سار الإقصاء جنبًا إلى جنب مع جهود منهجية من قبل البيض لمنع حدوث ذلك الحفاظ على أي لغات أو ثقافات أو قومية أفريقية سابقة، إذن الأمريكيون من أصل أفريقي أقرب إلى الأقليات القومية؛ فقد طوروا درجة عالية من الفصل المؤسسي مثل الأقليات القومية، لكنهم كانوا مثل المهاجرين واللاجئين في أنهم اقتلعوا من وطنهم مادياً وثقافياً، في الواقع على الرغم من ذلك فإن معظم السود لا يريدون هوية وطنية منفصلة؛ إنهم يرون أنفسهم على إنهم يستحقون العضوية الكاملة في الأمة الأمريكية حتى لو أنكرها البيض، وهكذا كافحوا من أجل المشاركة الكاملة والمتساوية داخل التيار الرئيسي للمجتمع.[٦٣]

[62] Ibid ,p.19.
[63] Will Kymlicka, Finding our way : rethinking ethnocultural relations in Canada,pp74,77

وبينما تم إلغاء هذه القوانين التمييزية الآن تشير الأدلة إلى أن السود لا يزالون عرضة لانتشار التمييز غير الرسمي في التوظيف والسكن، ويظلون بشكل غير متناسب متركزين في الطبقة الدنيا وفي الإحياء الفقيرة، إنهم في اسفل السلم الاجتماعي والاقتصادي.[٦٤]

كذلك يحاول بعض الناس أن يصنفوا المهاجرين المسلمين كمجموعة ترفض معايير الديمقراطية الليبرالية، وبالتالي تتراجع إلى عالم قائم بذاته حيث يتم رفض هذه المعايير، ولكن هذا غير صحيح في أغلب الأحيان؛ ترغب الأغلبية الساحقة من المسلمين في الديمقراطيات الغربية في المشاركة في الثقافة المجتمعية الأوسع وقبول مبادئها الدستورية، الغالبية العظمى من مطالبهم هي ببساطة طلبات لإعطاء معتقداتهم الدينية نفس النوع من المساواة التي أعطتها الديمقراطيات الليبرالية تاريخياً للمعتقدات المسيحية.[٦٥]

يطالب المهاجرون بنهج أكثر تسامحًا أو متعدد الثقافات من خلال الاندماج الذي من شانه أن يسمح للمهاجرين بالحفاظ على جوانب مختلفة من تراثهم العرقي ويدعمهم حتى يتم الاندماج في المؤسسات المشتركة العاملة بلغة الأغلبية، يصر المهاجرون على إنهم ينبغي أن يكونوا أحرارًا في الحفاظ على البعض من عاداتهم القديمة فيما يتعلق بالطعام واللباس والترفيه والدين، هذا لا ينبغي أن يُنظر إلية على إنه غير وطني، علاوة على ذلك يجب تكييف المجتمع الأكبر لتقديم قدر أكبر من الاعتراف واستيعاب هذه الهويات العرقية على سبيل المثال المدارس والمؤسسات العامة الأخرى يجب أن تستوعب دياناتهم والعطل ، واللباس ، والقيود الغذائية ، وما إلى ذلك.[٦٦]

وبالتالي يتم النظر إلى التعددية الثقافية على إنها جزء من مجموعة من الحقوق والمسؤوليات المتبادلة، والتي تبذل فيها الدولة جهودًا لاستيعاب المهاجرين، ويبذل

---

[64] WILL KYMLICKA, , preface in , Can Liberal Pluralism be Exported?: Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe,p45

[65] Will Kymlicka , Politics in the Vernacular: Nationalism , Multiculturalism and Citizenship,p61

[66] WILL KYMLICKA, , preface in , Can Liberal Pluralism be Exported?: Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe,p32

المهاجرون جهودًا حسنة النية للاندماج، وذلك من أجل إنتاج علاقات جديدة من المواطنة الديمقراطية، لذلك يعتمد دعم التعددية الثقافية على التصور بأن المهاجرين يبذلون جهدًا حسن النية للمساهمة في المجتمع، إن أبرز مظاهر ذلك في معظم البلدان هو مساهمتهم الاقتصادية، وبالتالي ينشأ تهديد للتعددية الثقافية عندما يُنظر إلى المهاجرين على إنهم يتجنبون العمل ويعيشون عالة على دولة الرفاه، في كثير من الحالات بالطبع ساهم المهاجرون في دولة الرفاهية كان هذا من الناحية التاريخية هو النمط في الولايات المتحدة وكندا، وحتى عندما يكونون عاطلين عن العمل بشكل غير متناسب أو يعيشون على المساعدة فإن التفسير غالبًا ما يكون الافتقار إلى الفرص وليس الافتقار إلى جهد حسن النية، وهكذا من الضروري لنجاح التنوع الثقافي أن توفر الدولة وسائل واضحة للمهاجرين لإظهار هذا الجهد حسن نية بما في ذلك المساهمات الاقتصادية.[٦٧]

في كثير من الحالات حددت الدولة تاريخياً كأمة بيضاء / مسيحية، هذه التعاريف الإقصائية للأمة يجب تحديها والتخلي عنها إذا أريد لمجموعات المهاجرين واللاجئين الجدد أن يتم قبولهم واندماجهم بشكل كامل، هذه تاريخيا غالبًا ما تكون التحيزات ضد أعراق أو ديانات معينة صريحة في القوانين التي تحدد من هو مؤهل للقبول، أو الحصول على الجنسية، أو لشغل مناصب عامة، استبدال هذه القوانين الإقصائية هي الخطوة الأولى نحو دولة متعددة الثقافات، لكن من المحتمل أيضًا أن تكون هذه التحيزات ضمنية في نطاق أوسع بكثير من المؤسسات العامة والسياسات الرسمية، السعي وراء دولة أكثر تعددًا للثقافات في هذا السياق من المحتمل أيضًا أن يتضمن محاولة منهجية وطويلة الأجل لإعادة فحص جميع مجالات السياسة العامة والمؤسسات العامة لمعرفة ما إذا كانت تحتوي علي التحيزات الخفية التي تستمر في وصم أو الإضرار بأعضاء مجموعات المهاجرين.[٦٨]

من الواضح أن الدولة ليست محايدة فيما يتعلق بلغة وثقافة المهاجرين؛ فهي تفرض مجموعة من المتطلبات القانونية والفعلية على المهاجرين للاندماج من أجل

[67]Will Kymlicka, Multiculturalism: Success, Failure, and the Future ,p.23,24.
[68] will kymlicka, Multicultural states and intercultural Citizens, sage publications, London, vol 1, 2003, p 151

النجاح، غالبًا ما تكون هذه المتطلبات صعبة ومكلفة بالنسبة بالمهاجرين نظرًا لأن المهاجرين لا يمكنهم الاستجابة لهذا من خلال تبني برامج بناء الأمة الخاصة بهم، ولكن يجب عليهم محاولة الاندماج قدر المستطاع، فمن العدل أن تقلل الدولة من التكاليف التي ينطوي عليها هذا التكامل الذي تطلبه الدولة.[٦٩]

بعبارة أخرى يمكن للمهاجرين طلب شروط تكامل أكثر عدلاً، يحتوي هذا الطلب على عنصرين أساسيين: الأول: نحتاج إلى إدراك أن التكامل لا يحدث بين عشية وضحاها، ولكنه عملية صعبة وطويلة الأجل تعمل بين الأجيال، الثاني: نحتاج إلى التأكد من أن المؤسسات المشتركة التي يتعرض فيها المهاجرون للضغط من أجل الاندماج توفر نفس الدرجة من الاحترام والاعتراف والتوافق لهويات وممارسات المهاجرين كما يحدث مع هويات وممارسات مجموعة الاغلبية، وهذا يتطلب استكشافًا منهجيًا لمؤسساتنا الاجتماعية لمعرفة ما إذا كانت قواعدها ورموزها تضر بالمهاجرين، على سبيل المثال نحتاج إلى فحص قواعد اللباس، والعطلات الرسمية، وحتى قيود الطول والوزن، لمعرفة ما إذا كانت منحازة ضد مجموعات مهاجرة معينة، نحتاج أيضًا إلى فحص صورة الأقليات في المناهج المدرسية أو وسائل الإعلام لمعرفة ما إذا كانت متحيزة أو تفشل في إدراك مساهمات المهاجرين في التاريخ الوطني أو الثقافة العالمية، هذه الإجراءات ضرورية لضمان أن الدول الليبرالية تمنح المهاجرين شروطًا عادلة للتكامل.[٧٠]

إذا كان هذا هو ما يتعلق بالمهاجرين الشرعيين فماذا عن حالة المهاجرين غير الشرعيين ؟، هنا يرى كيمليكا أنه من الصعب للغاية الحصول على دعم عام للتعددية الثقافية للمهاجرين إذا كان المستفيدون الرئيسيون هم الأشخاص الذين دخلوا البلاد بشكل غير قانوني، إن وجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين له آثار عديدة :أولاً: يعني ضمناً أن الدولة غير قادرة على السيطرة على حدودها وهذا يولد الخوف من تزايد اعداد المهاجرين غير المرغوب فيهم، على النقيض من ذلك حيث تكون الهجرة غير الشرعية في حدها الأدنى تنخفض درجة حرارة المناقشات ويشعر المواطنون بالأمان

[69]Will Kymlicka, Multiculturalism: Success, Failure, and the Future ,p.29.30.
[70] Will Kymlicka , Politics in the Vernacular: Nationalism , Multiculturalism and Citizenship,pp29-30

لأنهم يتحكمون في مصيرهم، ثانيًا: يوجد في معظم الدول الغربية اعتراض أخلاقي قوي على مكافأة المهاجرين الذين يدخلون البلاد بشكل غير قانوني أو تحت ذرائع كاذبة أي المهاجرين الاقتصاديين الذين يقدمون ادعاءات كاذبة حول الهروب من الاضطهاد، يُنظر إلى هؤلاء المهاجرين على إنهم ينتهكون سيادة القانون سواء في الطريقة التي دخلوا بها البلاد أو في أنشطتهم اللاحقة في كثير من الأحيان على سبيل المثال العمل بشكل غير قانوني، لدى معظم المواطنين اعتراض أخلاقي قوي على مكافأة مثل هذا السلوك غير القانوني أو غير النزية، علاوة على ذلك غالبًا ما يُنظر إليهم على إنهم يتخطون قائمة الانتظار ويحلون محل المهاجرين المحتاجين أو المستحقين على قدم المساواة والذين يسعون إلى الدخول من خلال القنوات القانونية، هناك أيضًا اعتراض تحوطي على توفير سياسات التعددية الثقافية للمهاجرين غير الشرعيين؛ لأن هذا قد يشجع المزيد من الهجرة غير الشرعية.[٧١]

إن المهاجرين غير الشرعيين هم المهاجرين الذين لا يسمح لهم بالدخول كمقيمين دائمين ومواطنين في المستقبل، بما في ذلك الأشخاص الذين يدخلون بلدًا بشكل غير قانوني على سبيل المثال سكان شمال إفريقيا في إيطاليا، أو كطالبي لجوء مثل الكوسوفيين في سويسرا، أو كطلاب أو عمال ضيوف تجاوزوا مدة التأشيرة الأولية مثل الأتراك في المانيا.[٧٢]

هذا العداء الذي تغذية الحكومة للهجرة غير الشرعية غالبًا ما يكون مبالغ فيه؛ لأن العديد من الحكومات تعرف أن اقتصادها يتطلب أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، فيغضون الطرف عنها، والمواطنون الذين ينتقدون الهجرة غير الشرعية هم أكثر من سعداء بسبب الاستفادة من الغذاء الأرخص أو الخدمات الأرخص التي تعتبر غير قانونية التي يجعلها وجود هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ممكنة، ولكن ما إذا كانت هذه المواقف مبالغ فيها أم لا فهي بالتأكيد تؤثر على اندماج المهاجرين؛ فإن البلدان التي

[71] Will Kymlicka, The new debate on minority rights(and postscript) in Multiculturalism and Political Theory,pp53,54

[72] WILL KYMLICKA, Liberal Multiculturalism: Western Models, Global Trends, and Asian Debates pp25-26

يتم فيها الاعتراف بالمهاجرين بوصفهم مواطنين مستقبليين تدافع الحكومة فيها بنشاط عن الحاجة للهجرة، وتشجع الجمهور على إن ينظر إلى المهاجرين على إنهم مواطنو المستقبل، بعض المواطنين سيظلون بالطبع متحيزين ضد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، ولكن الخطاب العام هو الذي يشجع الناس على رؤية المهاجرين على إنهم جزء مفيد من التنمية الوطنية، باختصار يتمتع المهاجرون القانونيون الذين لديهم الحق في التجنس بالفرص وحافزًا على الاندماج، ويتم تشجيعهم من قبل الحكومة التي تدافع بنشاط عن الهجرة كجزء من المصلحة الوطنية، أما المهاجرين غير الشرعيين لديهم فرص أقل أو حوافز للاندماج ورفض من قبل الحكومة التي تعرّفهم بنشاط على إنهم تهديدات للأمة سواء كان للمهاجرين الحق في أن يصبحوا مواطنين أم لا، لذلك فإن هذه ليست مسالة بسيطة حيث يكون لها عواقب وخيمة للمهاجرين والمجتمع الأكبر على حد سواء وكذلك على الديمقراطية الليبرالية، لأسباب العدالة ولأسباب المصلحة الذاتية يجب أن يعطي لجميع المهاجرين الحق في أن يصبحوا مواطنين.[٧٣]

يعاني اللاجئون منذ فترة طويلة من الظلم لأنهم لم يفعلوا ذلك طواعية التنازل عن حقوقهم الوطنية، لكن هذا الظلم ارتكب من قبل حكومتهم الأم وليس من الواضح ما إذا كان يمكننا أن نسأل بشكل واقعي الحكومات المضيفة لتصحيح ذلك، الخط الفاصل بين اللاجئين غير الطوعيين والمهاجرين الطوعيين يصعب رسمه خاصة في عالم يسوده ظلم هائل في التوزيع الدولي للموارد، وبمستويات مختلفة من احترام حقوق الإنسان، إن الحل الوحيد على المدى الطويل هو معالجة التوزيع الدولي غير العادل للموارد، هذا يعني أننا بحاجة للتفكير في الإنصاف ليس فقط في مجموعة محددة متمايزة من الحقوق، ولكن أيضًا في إجراءات اتخاذ القرار التي من خلالها يتم تعريف الحقوق وتفسيرها، الإنصاف في إجراءات اتخاذ القرار يعني من بين أمور أخرى أن يتم الاستماع إلى مصالح ووجهات نظر الأقلية لأخذها بعين الاعتبار. [٧٤]

[73] WILL KYMLICKA, , preface in , Can Liberal Pluralism be Exported?: Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe,pp 44,45

[74] WILL KYMLICKA, MULTICULTURAL CITIZENSHIP: A LIBERAL THEORY OF MINORITY RIGHTS,pp99,131

هناك اتجاه متزايد في الديمقراطيات الغربية نحو تبني برامج عفو للمهاجرين غير الشرعيين ومنح الجنسية للاجئين والعمال الضيوف المقيمين منذ فترة طويلة وأطفالهم، في الواقع فإن القياسات طويلة الأمد تنظر اليهم بشكل متزايد كما لو كانوا مهاجرين قانونيين، ويتم السماح لهم وتشجيعهم لاتباع طريق المهاجرين إلى الاندماج.[٧٥]

وعلى الرغم من ذلك كانت الجهود المبذولة لتدوين الاتجاهات الغربية في القانون الدولي هي الأضعف في حالة المهاجرين و اللاجئين، هناك معايير دولية تلزم الدول بتوفير ملاذ أمن لهم، وهناك اتفاقية للأمم المتحدة تسعى إلى دعم حقوق الإنسان للعمال المهاجرين، ومع ذلك لا توجد معايير دولية تُلزم الدول بمنح الجنسية للاجئين أو العمال الضيوف أو المهاجرون غير الشرعيين بالإضافة إلى توفير الثقافات المتعددة على وجه التحديد مفهوم المواطنة متعددة الثقافات يتضمن مساعدة إيجابية فيما يتعلق الحفاظ على الممارسات الثقافية أو التعبير عن الهويات الثقافية، ويعنى هذا أن القانون الدولي قد تأثر بالكاد بالاتجاهات الناشئة في الغرب فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين.[٧٦]

إن مستقبل التعددية الثقافية للمهاجرين يعتمد على ما إذا كان يمكن إقناع المواطنين بأن فوائد التعددية الثقافية تستحق المخاطرة ،وأن الدولة لديها القدرة والتصميم على إدارة هذه المخاطر، تشير التجربة حتى الآن إلى أن هذا أمر صعب ولكنه ليس مستحيل.[٧٧]

ومن مجموعات الأقليات التي يدافع كيمليكا عن حقوقها إلى جانب المهاجرين نجد الأقليات القومية والشعوب الأصلية ،ويقصد بالأقليات القومية: المجموعات التي شكلت مجتمعات عاملة مع مؤسساتها وثقافتها ولغتها التي تتركز في منطقة معينة قبل دمجها في دولة أكبر ،عادةً ما يكون دمج هذه الأقليات القومية لا إراديًا نتيجة الاستعمار أو الفتح أو

[75] WILL KYMLICKA, Liberal Multiculturalism: Western Models, Global Trends, and Asian Debates pp26-27

[76] WILL KYMLICKA, Liberal Multiculturalism: Western Models, Global Trends, and Asian Debates ,p30

[77] Will Kymlicka, The new debate on minority rights(and postscript) in Multiculturalism and Political Theory,p57

التنازل عن الأرض من قوة إمبريالية إلى أخرى ،ولكنه قد يحدث أيضًا طوعًا من خلال معاهدة أو اتفاق اتحادي آخر ،تشمل أمثلة الأقليات القومية في الديمقراطيات الغربية الشعوب الأصلية ،والبورتوريكيون ،والكيبيك في أمريكا الشمالية ، و الكاتالونية والباسك في اسبانيا ، والفلمنكية في بلجيكا ، والسامي في النرويج ،وما إلى ذلك ،تحتوي معظم الدول في جميع أنحاء العالم على مثل هذه الأقليات القومية ،وقد تم دمج معظم هذه الأقليات القومية بشكل لا إرادي في وضعها الحالي، وهذا دليل على دور الإمبريالية والعنف في تشكيل النظام الحالي للدول القومية.[٧٨]

غالبًا ما شجعت الحكومات الوطنية الأشخاص من جزء واحد من البلاد (أو المهاجرين الجدد) على الانتقال إلى المنطقة التاريخية للأقلية القومية، غالبًا ما تستخدم سياسات الاستيطان الواسعة النطاق كسلاح ضد الأقلية القومية، وكلاهما يفسح المجال أمام الوصول المفتوح لموارد أراضيها وإضعافها سياسياً عن طريق تحويلها إلى أقلية حتى داخل أراضيها الأصلية، هذه العملية تحدث في جميع أنحاء العالم في بنغلاديش وإسرائيل والتبت واندونيسيا والبرازيل وغيرها، كما حدث في أمريكا الشمالية.[٧٩]

من أجل تبرير هذه العملية من الهيمنة السياسية والاستحواذ على الاراضي، عادة ما تولد دول المستوطنين أيديولوجيات التفوق العرقي التي شوهت مجتمعات السكان الاصليين على إنها متخلفة أو بدائية، وبأنها لا تستحق الحكم أو المشاركة في حكم المجتمع الأوسع، من المؤكد أن الاستعمار الاستيطاني أفسد السياق الثقافي لمجتمعات السكان الاصليين، لكن هذا لم يكن الظلم الوحيد. [٨٠]

حدثت عمليات القهر غير العادلة بين المجموعات الأوروبية (مثل معاملة الأقليات القومية من قبل الأغلبية في فرنسا واسبانيا وروسيا)، وبين المجموعات الإفريقية أو الاسيوية (مثل معاملة أقلية يأو من قبل تشيو بأغلبية في ملاوي، معاملة الأقلية التبتية من

[78] Will Kymlicka , Politics in the Vernacular: Nationalism , Multiculturalism and Citizenship ,p71
[79] Ibid,p72
[80] Will KYMLICKA, LIBERALISM, COMMUNITY AND CULTURE TWENTY-FIVE YEARS ON: PHILOSOPHICAL INQUIRIES AND POLITICAL CLAIMS, Queen's University, Kingston, Ontario K7L 3N6, Canada,p71

قبل الأغلبية الهانية في الصين)، وكذلك في سياق الاستعمار الغربي للشعوب غير الغربية حدثت هذه العمليات في كل ولاية تقريبًا بها أقليات قومية، ويعزى ذلك إلى النزعة الفردية الغربية إلى التقليل بشكل خطير من نطاق المشكلة، وهنا يؤكد كيمليكا أنه إذا لم تكن حقوق الإنسان أداة إخضاع غير عادلة، فيجب أن تستكمل بمختلف حقوق لغة الأقليات وحقوق الحكم الذاتي وحقوق التمثيل والفيدرالية، يجب أن يتم التعامل مع حقوق الإنسان وحقوق الأقليات على حد سواء على إنهما عنصران مهمان في المجتمع العادل.[٨١]

من المعترف به بشكل متزايد أن قمع الأقلية القومية كان خاطئًا سواء على المستوى التجريبي أو لأسباب معيارية؛ تجريبيا: تظهر الادلة أن الضغط على الأقليات الوطنية للاندماج في المجموعة الوطنية المهيمنة ببساطة لم ينجح، على الرغم من قرون من التمييز القانوني والتحيز الاجتماعي واللامبالاة حافظت الأقليات القومية على إحساسها بتكوين أمة متميزة و رغبتهم في الاستقلال الوطني، نتيجة لذلك عندما تهاجم الدولة إحساس الاقلية بالتميز القومي غالبًا ما تكون النتيجة هي الترويج لخطرعدم الولاء بدلاً من تقليله، في الواقع تظهر الدراسات الاستقصائية الأخيرة للصراع القومي العرقي حول العالم أن ترتيبات الحكم الذاتي تقلل من احتمالية حدوث ذلك الصراع العنيف ، في حين أن رفض أو إلغاء حقوق الحكم الذاتي من المحتمل أن يؤدي إلى تصعيد مستوى الصراع في تجربة الديمقراطيات الغربية ،وإن أفضل طريقة لضمان الولاء من الأقليات القومية هي أن يتم تقبلها وأن لا يتم مهاجمة شعورهم بالتميز القومي ،هذا هو الاتجاه اللافت للنظر الذي بدأ يظهر في معظم الديمقراطيات الغربية التي تحتوي على الأقليات القومية.[٨٢]

اليوم تقبل هذه البلدان مبدأ وجود الشعوب الأصلية في المستقبل غير المحدد كمجتمعات متميزة داخل البلد الأكبر، وأنه يجب أن يكون لديهم مطالبات بالأراضي

[81]Will Kymlicka , Politics in the Vernacular: Nationalism , Multiculturalism and Citizenship,p80

[82] Will Kymlicka, Nation-building and minority rights: comparing West and East, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol. 26, No. 2, April 2000,p pp187-188

والحقوق الثقافية (بما في ذلك الاعتراف بالقانون العرفي) والحكم الذاتي والحقوق اللازمة للحفاظ على أنفسهم كمجتمعات متميزة.[٨٣]

تسعى الشعوب الأصلية عادة إلى الحفاظ على بعض الأساليب التقليدية في الحياة والمعتقدات أثناء المشاركة بشروطهم الخاصة في العالم الحديث بالإضافة إلى الحكم الذاتي يحتاجون إلى العمل على هذا النوع من المشاريع، وتطالب الشعوب الأصلية أيضًا بالتعبير عن الاحترام والتقدير الذي طال انتظاره للبدء في تعويض الإهانات التي عانوا منها لعقود أو قرون كمواطنين من الدرجة الثانية.[٨٤]

يتضح من ذلك أنه لا المهاجرين ولا الأقليات القومية تتحدى مركزية الثقافات الوطنية والقومية وهويات الحياة السياسية المهيمنة أو شرعية استخدام سلطة الدولة لترسيخ هذه الثقافات والهويات الوطنية.[٨٥]

لقد فات الأوان الآن لمحاولة إعادة حقوق الأقليات إلى صندوق السياسات التقديرية والتنازلات العملية، وبمجرد أن يتحول الناس إلى رؤية حقوق الأقليات كمسألة مبدأ أساسي وحقوق أساسية فلا يوجد بديل سوى محاولة توضيح ماهية هذه المبادئ والحقوق، علاوة على ذلك فإن العديد من قضايا حقوق الأقليات هي حقاً مسائل تتعلق بالعدالة والحقوق وتستحق الحماية القانونية المناسبة والتدوين الدولي لهذه الأفكار وغيرها، وفي ضوء ذلك فإنه من المهم تطوير نظرية لحقوق الأقليات والتي تدرس صراحة كيف ترتبط الممارسات الحالية بالمبادئ الليبرالية الديمقراطية، والتي تحدد كل من الأفكار والقيود لمطالبات حقوق الأقليات.[٨٦]

---

[83] WILL KYMLICKA, Liberal Multiculturalism: Western Models, Global Trends, and Asian Debates, p25

[84] WILL KYMLICKA AND WAYNE NORMAN, Citizenship in Culturally Diverse Societies: Issues, Contexts, Concepts in Citizenship in Diverse Societies, Oxford University Press , Oxford, 2003,pp19,20

[85] WILL KYMLICKA, LIBERAL THEORIES OF MULTICULTURALISM,p71

[86] Will Kymlicka , Politics in the Vernacular: Nationalism , Multiculturalism and Citizenship,p8

إن التعددية الثقافية لا تتعلق فقط بضمان التطبيق غير التمييزي للقوانين ،ولكن أيضًا بشأن تغيير القوانين واللوائح نفسها لتعكس بشكل أفضل الاحتياجات والتطلعات المميزة من الأقليات.[٨٧]

وهنا يتفق ويل كيمليكا مع العديد من المفكرين ومنهم: جون رولز **(John Rawls (John Rawls(2002 – 1921)** الذي أكد أن المواطنين يعدون أنفسهم أحراراً عندما يعتقدون أن لديهم ولدى كل منهم ملكات أخلاقية تمكنهم من التوصل إلى تصور للخير، ولا يعد هذا جزءًا من تصورهم السياسي و إنما محاولة ضرورية لمتابعة التصور المميز للخير، فيرى المواطنون بالأحرى أنهم قادرون على تعديل هذا التصور وتغييره اعتمادًا على أسس معقولة فيكون ذلك تابعًا لرغباتهم، وبذلك تصبح الحرية مطلبًا للمواطنين وحقًا لرؤية أفراد مستقلين وليست مرتبطة بأي تصور للخير ولا بنظام غاياته النهائية، ومعنى ذلك أنه عندما يقوم الأفراد بتعديل أو تغيير تصورهم للخير أو عندما يقوم الأفراد بالتحويل من ديانة إلى ديانة فلا يؤثر ذلك على حرية الأفراد أي أن لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها كما كان من قبل، ثم يؤكد رولز أن لدى المواطنين أهدافًا وتعهدات سياسية وغير سياسية معًا فيدعمون قيم العدالة السياسية ويرغبون في أن تكون متضمنة في المؤسسات السياسية والسياسات الاجتماعية، ويعملون أيضًا من أجل القيم الأخرى في الحياة غير العامة ومن أجل الاتحادات التي ينتمون إليها، وبناء على ذلك يتكيف المواطنون محاولين تحقيق التوافق بين هذين النوعين من الأهداف والتعهدات حيث يشتركان معًا في تشكيل طريق الفرد ويحددان معًا الوحدة الأخلاقية.[٨٨]

ويتفق أيضًا مع شيلدن ولن (Sheldon S. Wolin) (١٩٢٢-٢٠١٥) الذي رأي أنه يتم تجنب العنصرية في الخطاب العام، ويتم إدانتها من قبل معظم السياسيين، وتم حظرها رسميًا بموجب قرارات المحاكم، ويتم ادانتها من قبل القيم الديمقراطية المتمثلة في المساواة والإنصاف ولكن في نفس الوقت يتم الاحتفاظ بها في العمل التمييزي والممارسات والأحياء المنفصلة وضعف المرافق التعليمية والرعاية الصحية، ومع ذلك

[87] Will Kymlicka, Neoliberal multiculturalism, Queen's University, January 2013, p102
[88] John Rawls, Political Liberalism, Columbia University, New York, Press, 1996., pp. 30 – 31.

فإن الفشل المستمر في سد الفجوة بين القاعدة الرسمية لتتعايش المساواة العرقية وواقع عدم المساواة العرقية مع التقدم الإيجابي المستمر على مستوى الخطابات يوفر توتر مفيد بين الأمل واليأس حتى تتأرجح موضوعات العنصرية بين الإيمان بأن النظام يمكن أن يستجيب، ويأس من القضاء على المشاكلات والازمات.[٨٩]

ويتفق كذلك مع أمارتيا سن (Amartya Sen ١٩٣٣) الذي رأى أن السبب الذي يقف وراء كل الصراعات والممارسات العنيفة هو التعصب لهوية بعينها والانغلاق عليها دون سواها مما يؤدي إلى الاستماتة في الدفاع عنها واتخاذ موقف العداء من كل الهويات الأخرى، ومن أبرز أشكال هذا التعصب لهوية دينية أو حضارية بعينها ورفض كل الهويات الدينية والحضارية الأخرى.[٩٠]

كما أنه يتفق مع جميس تالي (James tully) (١٩٤٦) الذي رأى أن أعضاء المجتمعات المعاصرة المتنوعون الهوية يزعمون أنهم يواجهون قيودًا تعسفية تعوق مشاركتهم الحرة، وبالتالي تمنعهم من أن يصبحوا مواطنين أحرارًا، هذه القيود هي "المعايير السائدة للاعتراف العلني بين الناس" التي يجب عليهم اتباعها من أجل المشاركة والاعتراف بهم كمواطنين.[٩١]

وهنا يؤكد تالي أنه في كثير من حالات سياسة الهوية فإن أولئك الذين يطالبون بالاعتراف بالاختلافات المتعلقة بالهوية هم أقليات يتم وضع مصيرهم في أيدي الأغلبية، لكن هذا هو بالضبط الظلم الذي يحاولون التغلب علية بمطالبهم، إن التحيزات ضد الهويات المختلفة تتعمق بعمق في الهويات السائدة للأفراد والجماعات المعاصرة، وتدعمها هياكل رسوبية من الهيمنة السياسية والاقتصادية.[٩٢]

و يتفق أيضًا مع أنتوني سيمون لادن (anthony simon laden) (١٩٦٧) الذي رأي أن أشكال عدم الاحترام الثقافي مثل العنصرية والتمييز على أساس الجنس أو

---

[89] Sheldon S. Wolin, politics and vision : Continuity and Innovation in Western Political Thought , princeton university press princeton and oxford, 2004.pp 266,267

[٩٠] أمارتيا صن ، الهوية والعنف ، ترجمة: سحر توفيق ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والإداب، ٢٠٠٨، ص ٨ ، ٩.

[91] James tully ,public philosophy in new key , vol.1:democracy and civic freedom ,Cambridge university press ,2008.p١٦٤

[92] Ibid, pp 176,177

الترتيب المسبق لثقافات المواطنين على إنها أعلى أو أدنى، وسوء الإدراك وعدم الاعتراف بثقافة الاختلافات مثل قمع واستيعاب ثقافات الأقليات واللغات ينظر إليها الآن على إنها أشكال خطيرة من القهر والظلم مثل تقويض شروط احترام الذات المطلوبة للحرية والمساواة والمواطنة.[٩٣]

إن ما ينطبق على التعددية الثقافية ينطبق أيضًا في رأيي على حقوق الأقليات؛ فالأقليات لا تزال تعاني من الكثير من المظالم وأشكال متعددة من الاضطهاد و من شتى أنواع المعاناة، لا تزال تحاول وتناضل لتطالب بحقوقها والاعتراف بها و بأن لها وجود حقيقي.

وقد قسم لنا ويل كيمليكا هذه الأقليات إلى الشعوب الأصلية والمهاجرين الشرعيين والمهاجرين غير الشرعيين، فيما يتعلق بالشعوب الأصلية وبالسكان الأصليين الذين يخضعون لدول اكبر يكونون تابعين لها فإن هذه الشعوب الأصلية قد تعرضت للظلم والاستعمار والهيمنة والتحكم، وحاولت أن تناضل محتفظة بثقافتها ولغتها وتراثها، ولكن الدول التي هيمنت عليها والتي حاولت أن تضمها قسرًا إلى حكمها وتجعلها جزء من دولتها فعلت كل ما في وسعها لطمث هوية هذه الشعوب الأصلية و ثقافتها و حضارتها، وحاولت بكل وسائل القهر والظلم والهيمنة والتحكم تحقيق اهدافها وطمث هذه الشعوب ومحوها من الوجود وفرض ثقافة ولغة وحضارة هذه الدول التي هيمنت عليها، وقد نجحت في كثير من الدول واستطاعت حقا فرض هيمنتها و حضارتها و طمث هوية وثقافة ولغة كثير من هذه الشعوب الأصلية، وذلك لا يمنع من أن بعض الشعوب الأصلية قد ناضلت وحاولت بشتى الطرق الدفاع عن ثقافتها وحضارتها ولغتها فطالبوا بالانفصال و بحقهم في أن تكون لهم دولتهم وحضارتهم وثقافتهم، ولكن هذه المطالبة قوبلت بالكثير من القهر والرفض والتعنت من قبل هذه الدول التي هيمنت عليها، وإن كانت بعض الدول القليلة قد نجحت في أن تسترد حقوقها، نجحت في أن تنفصل، وأن يكون لها وجود، لكن ما زالت هذه الدول الأقوى لا تتركها وشأنها وإنما تحاول جاهدة أن تفتعل الخلافات

[93] Ibid ,pp 30,31

والصراعات والمشاكل حتى لا يتحقق الاستقرار لهذه الشعوب ولا يكون بها وحدة، تحاول أن تشتتها و تفرق شملها، وأن تفتعل بها الفتن والصراعات الداخلية والخلافات، وتحولها إلى جماعات وإلى فرق مستخدمة مبدأ فرق تسد لتتمكن هي من فرض هيمنتها وسيطرتها وحتى إن كانت بعض هذه الشعوب الأصلية قد حققت انتصارا فإنه يكون انتصارا ظاهريا في كثير من الأمور، لا تزال اليد الخفية لهذه الدول الأقوى تعبث بهذه الشعوب وتحاول أن تدمرها داخليا وأن تقضى عليها بل وأن تمحيها من الوجود، وذلك لا يمنع من أن هناك بعض الشعوب الأصلية قد استطاعت حقا نيل حقوقها وذلك يحدث في أضيق الحدود.

أما فيما يتعلق بالمهاجرين فالحال لا يكون أفضل من الشعوب الأصلية فبالنسبة للمهاجرين يقول ويلكيمليكا أن المهاجرين في كثير من الدول أصبحوا مواطنين طبيعيين لهم حقوقهم وحريتهم وإنهم استطاعوا أن يندمجوا في الدولة التي هاجروا اليها، واستطاعوا أن يكونوا جزء من هذه الدولة محتفظين بلغتهم وثقافتهم وهويتهم وحضارتهم الأصلية، ولكن في رأيي ايضًا أن ذلك يحدث في أضيق الحدود، إن العنصرية والتعصب بكافة صوره وأشكاله سواء على مستوى الثقافة أو الدين أو اللغة أو الجنس كما قلنا لا يزال يتصدر المشهد وخاصة في أغلب الدول الغربية التي تتدعى أنها رائدة الحضارة والثقافة والديمقراطية؛ إنها هي التي تؤمن بالتعايش مع الآخر واحترامه لغويا وجنسيا وحضاريا ودينيا، وإن ذلك يكون مجرد شعارات لا يكون لها وجود حقيقي على أرض الواقع؛ فإذا نظرنا إلى حال المهاجرين في كثير من الدول نجد أنه حال سيء، نجد أن المهاجرين يتم التعامل معهم دائما على إنهم درجه ثانية في كل شيء، لا يكون لهم نفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون الموجودون في الدولة نفسها، وإنما يكونوا في درجه أقل على مستوى الحقوق وعلى مستوى الحريات، ويتم التعامل معهم بشكل عنصري، يتم التقليل من قيمة ثقافتهم وحضارتهم وديانتهم، ويتم التعامل معهم بشكل مليء بالتعصب والعنصرية؛ فإذا كان هناك مهاجرين ينتمون إلى ديانة أخرى أو إلى ثقافة أخرى يتم التعامل معهم على إنهم سبب المشكلات وسبب الأزمات التي تحدث في الدولة، فاذا حدث أي خلاف أو إرهاب في هذه الدولة وإذا تعرضت لأى اعتداءات من أي نوع، يتم اتهام هؤلاء المهاجرين الذين ينتمون إلى ديانات أخرى بأنهم المسئولون عن هذه

الاعتداءات والمسئولون عن كل هذه المشاكل والخلافات التي تحدث، ويتم تعريضهم لشتى أنواع الاضطهاد حيث يتعرضون للمساءلة والاتهام وللاعتقال وللنبذ، وأكبر مثال على ذلك ما يحدث للمسلمين في كثير من الدول حيث إذا حدث أي اعتداء لهذه الدول يتم اتهام كل مسلم بأنه إرهابي وأنه مسئول عن هذه الاعتداءات، وذلك لا ينطبق على المسلمين فقط وإنما ينطبق أيضًا على أصحاب الديانات والحضارات والثقافات الأخرى.

إذن المهاجرون لم يتم التعامل معهم أبدًا بأي حال من الأحوال على إنهم مواطنين طبيعيين كسائر مواطني الدولة لهم نفس الحقوق والحريات، وإنما يتم التعامل معهم كما قلنا على إنهم في درجه أقل في كل شيء، حتى على المستوى الاقتصادي لا يتم التعامل معهم كأصحاب البلد الأصلية، وإنما يتم التعامل معهم واستعبادهم في أعمال شاقة بأجور زهيدة، واستغلال حاجتهم المادية وحاجتهم الاقتصادية، وعدم توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لأغلب هؤلاء المهاجرين على مستوى دول العالم.

أما فيما يتعلق بحالة المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون البلد بشكل غير شرعي – فإننا إذا كنا نعترض على الهجرة غير الشرعية و نرفضها – يجب أن نلفت الانتباه إلى هذه القضية المهمة جدًا التي أصبحت تتزايد بدرجة كبيرة جدًا بسبب الحروب والصراعات والخلافات، لقد تزايد عدد اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين الذين هربوا من الفقر و الجوع والصراعات، فإن كنا لا نتفق مع الطريقة غير الشرعية للهجرة ولكن يجب أن نتساءل عن أسبابها، يجب أن نتساءل عن المتسبب فيها، يجب أن نكون على وعي بالأسباب الحقيقية لها، وكيف يمكن أن يتم التعامل معها، وكيف أن الدول التي هاجر إليها هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين تتعامل مع هؤلاء البشر بشكل لا آدمي من خلال المعاملة السيئة و الرفض و النبذ و الاضطهاد؛ فنجد أن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في كثير من الأحيان وفي أغلب دول العالم يتعرضون للظلم والمعاناة والاضطهاد بكل صوره وأشكاله، على الرغم من أن هذه الهجرة تكون في أغلب الأحيان بشكل قسري؛ إنها الملاذ الأخير الذي يضطر هؤلاء المهاجرون اللجوء إليه.

وهنا نتساءل لماذا يترك المهاجر بلده مهاجرًا أو هاربًا إلى بلد أخرى إذا كانت هذه البلد توفر له الأمان والاستقرار والحياة الكريمة فلم ولن يفكر أن يتركها، وينطبق

ذلك أيضًا على المهاجرين الشرعيين؛ فالمهاجر لا يترك بلده إلا إذا اضطرته الظروف في أغلب الأحيان، اضطره الفقر و الجوع و الحروب و الصراعات والخلافات والفتن إلى أن يترك بلده هائما على وجهه متجهًا إلى بلد أخرى، ولكن لسوء الحظ يكتشف أن الوضع لا يتحسن، وإنما يكون أسوء في الدولة الجديدة التي كان يظن أنه سيلاقي فيها الحد الأدنى من الحياة الكريمة، ولكنه على العكس من ذلك يجد أن الوضع الذي ينتظره يكون أسوء إنسانيًا، وماديًا، وصحيًا، واقتصاديًا واجتماعيًا، على كل المستويات يتم التعامل معه على إنه لا قيمة له؛ فيتم التعامل معه بشكل لا آدمي و مهين لا يحتوى على الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية، فقبل أن نرفض الهجرة غير الشرعية يجب أن نبحث عن أسبابها الحقيقية، ويجب أن نحاول أن نجد حلول مجدية لهذه الظاهرة التي أصبحت تنتشر في الكثير من بلدان العالم، والتي تسببت في أن يفقد الآلاف أرواحهم وهم يهاجرون ويوجهون وجهتهم إلى البلد التي يرحلون اليها، يدفعون حياتهم ثمنًا لخوفهم وجوعهم وفقرهم، سببا للحروب والصراعات وكل الأمور السيئة التي تحول بين الإنسان وبين الحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها.

٣- مصير التعددية الثقافية.

يرى ويل كيمليكا أننا لكى نعرف المستقبل الذي ستكون عليه التعددية الثقافية هل سيكون مصيرها النجاح والتقدم أم التراجع والإخفاق؟، نحتاج أولاً إلى التأكد من أننا نعرف ما هي التعددية الثقافية في الواقع، وهذا بدوره يشير إلى العيوب في الادعاء بأن التعددية الثقافية تنكر حقيقة التغيير الثقافي، على العكس من ذلك فإن التعددية الثقافية كمواطنة هي مشروع تحويلي عميق (ومتعمد) للأقليات والأغلبيات؛ إنه يتطلب من كل من الجماعات المهيمنة والموجودة تاريخياً الانخراط في ممارسات جديدة، ودخول علاقات جديدة، وتبني مفاهيم وخطابات جديدة كل ذلك يغير هويات الناس بشكل معقول فالتعددية الثقافية هي تحويل للهويات والممارسات من المجموعات الثانوية، العديد من هذه المجموعات لها تاريخها الخاص في التحامل العرقي والعنصري والسلطوية السياسية وكلها أمور منزوعة الشرعية عن طريق قواعد التعددية الثقافية الليبرالية، لكل هؤلاء

الناس التعددية الثقافية تقدم كل من الفرص والتحديات، توفر هذه السياسات نقاط وصول واضحة وأدوات قانونية لمجموعات الأقليات للطعن في وضعهم. [٩٤]

يتضح من ذلك التعددية الثقافية هي أولاً وقبل كل شيء تطوير نماذج جديدة للمواطنة الديمقراطية ترتكز على المثل العليا لحقوق الإنسان، وهنا يكون من الواضح أن التعددية الثقافية تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.[٩٥]

إن التعددية الثقافية لها تأثير إيجابي على المشاركة السياسية ورأس المال الاجتماعي، حتى إذا استثنينا كندا من العينة فإن التعددية الثقافية تظل مرتبطة بشكل إيجابي بالمشاركة والتماسك الاجتماعي، في وقت سابق أظهرت الدراسات عبر الوطنية أن التعددية الثقافية لها تأثير إيجابي على الحد من التحيز، وأن الأطفال يتأقلمون نفسيًا في البلدان التي لديها التعددية الثقافية، وأن التعددية الثقافية قد تعزز بدلًا من أن تضعف التضامن في إعادة التوزيع.[٩٦]

تشير الأدلة حتى الآن إلى وجود تأثير إيجابي عام وإن لم يكن عالميًا، باختصار برزت التعددية الثقافية في الغرب كأداة لاستبدال الأشكال القديمة للعنصرية والعرقية والتسلسل الهرمي بعلاقات المواطنة الديمقراطية الجديدة ، وهناك بعض الأدلة المهمة إن لم تكن حاسمة على إنها تحقق تقدمًا نحو هذا الهدف.[٩٧]

وفي ضوء ذلك يرى كيمليكا أن التراجع عن التعددية الثقافية قد يكون على مستوى النقاش العام أكثر من السياسات الفعلية، على سبيل المثال قرر بعض السياسيون في بريطانيا واستراليا عدم استخدام "كلمة التعددية الثقافية "– بدلاً من ذلك يفضلون مصطلحات مثل التنوع أو الحوار بين الثقافات أو التماسك المجتمعي – ولكن هذه التغييرات في الصياغة لم تؤثر بالضرورة على السياسات والبرامج الفعلية المتعلقة بـــالتعددية الثقافية.[٩٨]

[94] Will Kymlicka, Multiculturalism: Success, Failure, and the Future ,p9
[95] Ibid ,p8
[96]Ibid,p12,13
[97]Ibid ,13
[98]Ibid ,p.14,15.

وفي ضوء ذلك يرى كيمليكا أن استمرارية التعددية الثقافية إلى جانب سياسات الاندماج المدني الجديدة تعني أن الاثنين يمكن أن يتعايشا بطريقة أو بأخرى. [٩٩]

إن تجربة بلدان خارج أوروبا مثل كندا واستراليا تؤكد هذا الرأي، لقد تبنى كلا البلدين التعددية الثقافية ولديهما منذ زمن طويل استراتيجيات تكامل قوية للمهاجرين، وأفضل وصف للنموذج الكندي هو "التكامل متعدد الثقافات"، مكون التعددية الثقافية في نظام التأسيس واسع للغاية، مما يعكس معظم العناصر في مؤشر سياسة التعددية الثقافية: الاعتراف بالتنوع المتعدد الثقافات كميزة أساسية للحياة الكندية في الدستور وفي التشريعات وفي المناهج المستخدمة في المدارس، اشتراط تكليف المذيعين بأن يعكسوا التنوع الثقافي في برامجهم، إعفاءات من قواعد اللباس الرسمي، قبول الجنسية المزدوجة، منح للجماعات العرقية والإجراءات الإيجابية كذلك المساواة في العمل من أجل مجموعات المهاجرين المحرومة.[١٠٠]

تنعكس هذه الروح التكاملية في برنامج التعددية الثقافية نفسه الذي لم تتضمن أهدافه الأصلية (كما تم إعلانه في عام ١٩٧١) دعمًا للتنوع الثقافي فحسب بل أيضًا مساعدة الأقليات على التغلب على العوائق أمام المشاركة الأوسع وتعزيز التبادل بين الثقافات.[١٠١]

وبذلك يجمع النظام الكندي بين التعددية الثقافية والتكامل المدني، وهناك عنصران حاسمان في هذا الجمع: الأول: أدوات التكامل طوعية في المقام الأول؛ يتم توفير برامج التدريب والتكامل اللغوي من قبل الحكومات مجانًا، ولا يوجد رابط بين المشاركة فيها والإقامة المستمرة أو الحصول على المزايا الاجتماعية، الثاني: الهوية الوطنية التي يدعى القادمون الجدد للانضمام إليها والتي تحتفي بالتنوع.[١٠٢]

تكشف الحالة الاسترالية أيضًا عن توافق التعددية الثقافية والتكامل المدني: إن التعددية الثقافية في استراليا "هي في جوهرها أيديولوجية ليبرالية تعمل داخل المؤسسات

[99]Ibid ,p.15.
[100]Ibid ,p.16.
[101]Ibid 16.
[102]Ibid ,p.16,17.

الليبرالية بموافقة عالمية من المواقف الليبرالية، وتؤكد أنه ينبغي معاملة جميع البشر على قدم المساواة، وأنه يمكن للثقافات المختلفة أن تتعايش إذا تقبلت القيم الليبرالية، وهكذا فإن البلدين اللذين كانا أول من تبني التعددية الثقافية ويظلان أكثر المؤيدين المتحمسين لها كان لديهما دائمًا تكامل قوي. [١٠٣]

يتضح من ذلك أن الدول التي تتبنى أكثر أشكال الإكراه المدني قسرًا لم تتبنّ استراتيجية التعددية الثقافية مثل الدنمارك أو فككت برامج التعددية الثقافية السابقة كجزء من عملية إعادة الهيكلة مثل هولندا، على النقيض من ذلك قاومت تلك البلدان التي تحولت بشكل كبير في اتجاه مؤيد للتعددية الثقافية في السنوات الأخيرة مثل السويد وفنلندا واسبانيا والبرتغال أشكالًا أكثر قسرية من الاندماج المدني، يجب أن يكون واضحًا بنفس القدر بالنسبة لجميع أشكال التكامل المدني والتي لا تكون متوافقة مع التعددية الثقافية أن استراتيجية التكامل القسري تنكر تأكيد التنوع المتعدد الثقافات. [١٠٤]

ومعنى ذلك أن الحديث عن تراجع التعددية الثقافية لصالح الاندماج المدني يحجب حقيقة أن شكلاً من أشكال التكامل متعدد الثقافات لا يزال خيارًا حيًا للديمقراطيات الغربية في العالم الجديد وفي أوروبا على حد سواء، إنه خيار يستحق دراسة جدية على المستوى المعياري والتجريبي معًا :من وجهة نظر معيارية فإن الجمع بين تمكين التكامل المدني والتوافق متعدد الثقافات هو الخيار الاكثر انسجامًا مع القيم الليبرالية الأساسية للحرية والإنصاف، هناك مبررات صالحة للدولة لتعزيز التكامل المدني بما في ذلك تعزيز لغة مشتركة وهوية وطنية، لكن هذه السياسات تخاطر بأن تكون قمعية وغير عادلة للأقليات إذا لم يتم استكمالها من قبل التعددية الثقافية، على العكس من ذلك ،هناك مبررات صالحة للأقليات للمطالبة بتسويات متعددة الثقافات، ولكن قد تصبح هذه السياسات غير معقولة ومزعزعة للاستقرار إذا لم يتم استكمالها بسياسات التكامل المدني، يتضح من ذلك أن التكامل المدني والتعددية الثقافية يعزز كل منهما الآخر. [١٠٥]

---

[103]Ibid ,p.17
[104]Ibid ,p.17,18.
[105]Ibid ,pp.20,21.

وبذلك يمكن القول أن التعددية الثقافية تعمل بشكل أفضل عندما تكون متعددة الثقافات بشكل حقيقي، أي على سبيل المثال عندما يأتي المهاجرون من بلدان مختلفة بدلاً من المجيء بأغلبية ساحقة من بلد واحد، في كندا على سبيل المثال يتم اختيار المهاجرين من جميع أنحاء العالم ولا تشكل أي مجموعة عرقية واحدة أكثر من ١٥ في المائة من إجمالي عدد المهاجرين، في الولايات المتحدة على النقيض من ذلك بسبب التفاوت في الدخل مع جارتها الأقل ثراءً ٥٠ في المائة من المهاجرين يأتون من المكسيك، وبالمثل يسيطر سكان شمال أفريقيا على المهاجرين في اسبانيا أو فرنسا، هذا له العديد من النتائج لعملية التكامل في الحالة التي ينقسم فيها المهاجرون إلى مجموعات مختلفة نشأت في بلدان بعيدة لا يوجد أي احتمال ممكن لأي مجموعة مهاجرة معينة أن تتحدى هيمنة اللغة والمؤسسات الوطنية، قد تشكل هذه المجموعات تحالفًا فيما بينها للكفاح من أجل تحسين المعاملة والتوافق، ولكن لا يمكن تطوير هذا التحالف إلا في إطار لغة ومؤسسات المجتمع المضيف.[١٠٦]

وفي هذا الإطار يرى كيمليكا أن التعددية الثقافية يمكن أن تكون هي نفسها أداة لبناء الأمة من خلال توفير نقطة محورية للفخر الوطني، يمكن اعتبار قرار تبني التعددية الثقافية بمثابة مشروع وطني جماعي كشيء نحن كأمة اختارت أن تفعله، كمشروع وطني يمكننا أن نفخر به؛ إنه وسيلة لإظهار أننا أمة حديثة، تقدمية، عالمية، ومتسامحة تجاوزت أفكار التجانس الوطني التي عفا عليها الزمن.[١٠٧]

هناك بلا شك العديد من العوامل التي تقف حائلا أمام المواطنة متعددة الثقافات بما في ذلك التحيز العنصري القديم؛ حيث توجد العنصرية في جميع البلدان تقريبًا وإن كانت بنسب متفاوتة بل إن وجودها هو جزء من مبرر تبني التعددية الثقافية، وبالتالي لا يمكن تفسير الاختلاف بين البلدان أو بمرور الوقت لدعم التعددية الثقافية، وإذا حاولنا أن نفهم لماذا يتحد هذا التحيز الخفي وكراهية الأجانب في بعض الأحيان في حركات سياسية

[106] Ibid .p,23
[107] Will Kymlicka and Keith Banting , Immigration, Multiculturalism, and the Welfare State,p301

قوية ضد التعددية الثقافية فإن الإجابة تكمن في تصورات التهديدات للأمن الجيو سياسي وحقوق الإنسان ومراقبة الحدود والمعاملة بالمثل اقتصاديًا، في حالة عدم وجود مثل هذه التصورات يمكن أن يظل دعم التعددية الثقافية قوياً للغاية، إذا كان هذا التحليل صحيحًا فستترتب علية آثار مهمة بالنسبة لمستقبل التعددية الثقافية في الغرب: من ناحية على الرغم من الحديث عن التراجع عن التعددية الثقافية فإنه يشير إلى أن التعددية الثقافية بشكل عام لها مستقبل مشرق، هناك جهود قوية في المجتمعات الغربية الحديثة تقود نحو الاعتراف العام والتكيف مع التنوع العرقي، إن القيم العامة والمعايير الدستورية للتسامح والمساواة والحرية الفردية التي تدعمها ثورة حقوق الإنسان كلها تتحرك في اتجاه التعددية الثقافية لا سيما عند النظر إليها على خلفيه تاريخ التسلسل الهرمي العرقي والعنصري، إن حقوق الأقليات والديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان يمكن أن تتعايش بشكل مريح الآن بوصفها أساسية في كل من الدساتير المحلية والقانون الدولي، لا يوجد بديل موثوق للتعددية الثقافية في هذه السياقات.[١٠٨]

واذا تساءلنا عن وضع التعددية الثقافية في العالم العربي نجد أن العديد من المعلقين جادلوا بأنه في كل دولة من دول الشرق الأوسط أصبح احترام حقوق الأقليات يسير جنبًا إلى جنب مع حقوق النساء كمقياس لانتقالها الناجح إلى الديمقراطية، من ناحية أخرى لكل منطقة في العالم العربي تقاليدها العرقية الخاصة ،والتعايش الديني غالبًا بمفرداته المميزة والمفاهيم التي قد تختلف عن النهج الغربي أو الدولي، تستمر هذه التقاليد بقوة في تشكيل توقعات الناس حول ما يشكل

الإشكال الشرعية والمناسبة للعلاقات بين الدولة والأقليات.[١٠٩]

إن الدول العربية صوتت بالإجماع في الأمم المتحدة على كل من إعلان عام ١٩٩٢ بشأن حقوق الأقليات، وإعلان عام ٢٠٠٧ بشأن حقوق السكان الأصليين، وكذلك إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي لعام ٢٠٠١، ومع ذلك لا يزال من الصحيح أن

[108]Will Kymlicka, Multiculturalism: Success, Failure, and the Future ,p.24.
[109] Will Kymlicka and Eva Pföstl, Introduction in MULTICULTURALISM AND MINORITY RIGHTS IN THE ARAB WORLD,Oxford university press, Oxford,2014, p3

الانضمام إلى الخطاب العالمي الجديد لحقوق الأقليات حساس سياسياً في الكثير من المناطق العربية.[١١٠]

ومع ذلك من الآمن القول أن ملف الأدلة حتى الآن ليس مشجع بشكل خاص: في جميع أنحاء العالم العربي تظل الأقليات "مواطنين مميزين" يُنظر إلى تعبئتهم السياسية بعدم الثقة إن لم يكن القمع الصريح، في الواقع تظل قضية الأقليات موضوعًا محظورًا في العديد من البلدان، ومع ذلك نحن بحاجة إلى إيجاد طريقة للحديث عن هذه القضايا، وهذه الطريقة تكمن في تبني الخطاب العالمي حول التعددية الثقافية، ولا نحتاج فقط إلى فهم وتحسين ملاءمة وتأثير ذلك الخطاب داخل أغلبية البلدان العربية، ولكن أيضًا فهم كيف يمكن أن يتكيف الخطاب العالمي بشكل أفضل مع احتياجات وخبرات العالم العربي، إذا كان هناك تفاعل حقيقي بين المحلية والعالمية يجب أن تكون الخطابات بناءة، ويجب أن تكون ثنائية الاتجاه.[١١١]

وهنا يؤكد كيمليكا أن الانتشار العالمي للتعددية الثقافية أمر ممكن ومرغوب فيه، وهناك بعض قصص النجاح ومنها الدعم الدولي لحقوق السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية للتخفيف من المظالم التي طال أمدها، وبناء المزيد من الأنظمة الديمقراطية الشاملة التي تسعى إلى تحقيق العدل والإنصاف، ومع ذلك فإن هذه النجاحات هي الاستثناء وليست القاعدة حول العالم؛ لقد واجه مشروع تدويل حقوق الأقليات العديد من الصعوبات: في الواقع هناك علامات على وجود التراجع الوشيك عن الالتزام الدولي بالتعددية الثقافية، إذا كان لهذا الالتزام أن يستمر نحن بحاجة إلى إعادة التفكير في المفاهيم والاستراتيجيات الأساسية.[١١٢]

ومع ذلك فإن محاولات زرع النماذج الغربية للتعددية الثقافية قد يؤدي إلى تفاقم علاقات العداء والإقصاء الموجودة مسبقًا بدلاً من المساهمة في المواطنة، هذا لا يعني أننا يجب أن نتخلى عن الترويج للتعددية الثقافية أو نرجئها إلى مستقبل طوباوي حيث يصبح

---

[110] Ibid,p4
[111] Ibid,pp6,24
[112] Will Kymlicka, Multicultural Odysseys ,p585-586

العالم كله ديمقراطيات ليبرالية موحدة متحدون في ترتيبات أمنية جيوسياسية مشتركة؛ لأن ذلك يؤدي على العكس من ذلك إلى انعدام الأمن الإقليمي وغياب الحرية السياسية التي تكون فيها الأقليات أكثر عرضة للخطر وأكثر حاجة إلى الحماية الدولية، هذا يعني أننا في حاجة إلى تمييز ما هو ممكن على المدى القصير وما هو مرغوب فيه على المدى الطويل، دوليًا فشلت المنظمات بشكل فردي في هذه المهمة، في الوقت الحاضر المنظمات الدولية تتردد بين المثالية الساذجة والبراجماتية القاسية؛ إنها تروج بسذاجة في بعض الأحيان للنماذج الغربية للتعددية الثقافية دون الاهتمام بالشروط الأساسية، وأحيانا تتخلى الأقليات عن مصيرها على أساس أن التعددية الثقافية مخاطرة كبيرة في ظل الظروف الصعبة للعديد من الدول غير الغربية.[١١٣]

وهنا يرى كيمليكا أننا إذا أردنا أن يكون الترويج الدولي للتعددية الثقافية فعالًا فنحن بحاجة إلى إعادة التفكير في كيف يمكن أن تنسجم الأشكال المختلفة للتعددية الثقافية مع تسلسل أكبر للإصلاح السياس، نحن بحاجة إلى التمييز بين المعايير الدنيا التي يمكن توقعها بشكل معقول من جميع البلدان حتى في ظل الظروف الصعبة والمعايير الأعلى المناسبة للبلدان في الظروف المواتية، في هذا الصدد قد نستفيد من الأفكار التقدمية في مجال حقوق الإنسان الأوسع.[١١٤]

اذا أردنا الشروع بجدية في هذا المشروع المتمثل في تدويل حقوق الأقليات فإننا نحتاج إلى بعض الأدوات النظرية التي ستمكننا من عزل المبادئ الأساسية عن الاختلافات المحلية العديدة في طريقة إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المبادئ، نحن بحاجة إلى التمييز بين المبادئ الأساسية والممارسات الطارئة، بعبارة أخرى نحن بحاجة إلى نظرية من شأنها أن تساعدنا في تحديد التهديدات القياسية التي تواجهها الأقليات في جميع أنحاء العالم والتي تحتاج إلى الحماية منها، بينما تترك مجالًا للمرونة للبلدان لتحديد

[113] Ipidpp589-590
[114] Ipidpp590-691

أنواع العلاجات لهذه التهديدات التي ستعمل بشكل أفضل في حياتهم وفي سياقاتهم الخاصة.[١١٥]

وفي النهاية فإننا إذا قمنا بفحص كل سياسة على أساس مزاياها الخاصة بعقل متفتح فسيصبح من الواضح أن معظم سياسات التعددية الثقافية تكاملية في كلا من نواياها ونتائجها، في كل سياسة حكومية هناك مجال للتحسين، ومن المهم إعادة تقييم سياسات التعددية الثقافية بشكل دوري للتأكد من أنها تتغير للأفضل مع الزمن، ولكن بشكل عام فإن الغالبية العظمى من سياسات التعددية الثقافية كانت محاولات جديرة ومناسبة وناجحة للترويج لشروط أكثر عدلاً.[١١٦]

أن المواطنة متعددة الثقافات تظل الطريق الواعد إلى العدالة في عالم من التنوع العميق.[١١٧]

من أفضل الممارسات الاستراتيجية للترويج للتعددية الثقافية تجميع قوائم بأفضل الممارسات وتحديد الحالات حيث نجحت سياسات التعددية الثقافية في تعزيز السلام وتحسين التعليم أو النتائج الاقتصادية للأقليات أو تعزيزها للمشاركة السياسية، يمكن أن تساعد هذه القوائم في الرد على الادعاء المضلل القائل بأن التعددية الثقافية بطبيعتها لها آثار ضارة، ويمكن أن تساعد في إلهام الجهات الفاعلة وصانعي السياسات على تفكير أكثر إبداعًا وابتكارًا.[١١٨]

وعلى الرغم من ذلك فإن مهمة المنظمات الدولية مثل اليونسكو ليست فقط تحديد النماذج الجذابة أو الممارسات الأفضل للتعددية الثقافية، ولكن أيضا تحديد الظروف

[115] Will Kymlicka , Politics in the Vernacular: Nationalism , Multiculturalism and Citizenship,p6
[116] Will Kymlicka, Finding our way : rethinking ethnocultural relations in Canada,p41
[117] Will KYMLICKA, LIBERALISM,p76
[118] Will Kymlicka, The rise and fall of multiculturalism
New debates on inclusion and accommodation in diverse society , by Blackwell Publishing, UNESCO2010,p109

التي بموجبها تكون هذه النماذج قابلة للحياة، ومعرفة ما يمكن عمله لوضع هذه الظروف في المكان الملائم لها.[١١٩]

يتضح من ذلك أنه فيما يتعلق بمصير التعددية الثقافية رأي ويل كيمليكا أنها تحقق تقدم ملحوظ ونجاحات كبيرة، وأن هذا التقدم والنجاح يكون في رأيه على مستوى التطبيق أكثر من مستوى التنظير، و إنني لا اتفق معه في ذلك، فإن هذا التقدم يكون في رأيي على مستوى التنظير أكثر منه على مستوى التطبيق، وإنه على مستوى التطبيق يكون محدود النطاق بدرجه كبيرة؛ فإذا أردنا أن تكون هناك تعددية ثقافية حقيقية، وأن يكون هناك اعتراف بحقوق الأقليات يجب أن يكون هناك كف عن التعصب والعنصرية بكل صورها وأشكالها، يجب أن يكون هناك اعتراف حقيقي بثقافة وحضارة وهوية ولغة الآخر، يجب أن يكون هناك اعتراف بقيمة كل الحضارات والثقافات، يجب أن تكون هناك رغبة حقيقية في التعايش بين كافة الحضارات والثقافات واللغات، يجب أن نعترف بأن العالم يمكن أن يتسع للجميع.

ولكن لكى يحدث ذلك ويكون له دور فعال وحقيقي على أرض الواقع يجب أن تكف الحضارة والدول الغربية عن ادعاء إنها الحضارة والثقافة الأفضل، وإنها رائدة الحقوق والحريات والديمقراطيات، يجب أن تكف عن نظرتها العنصرية التي تعلي فيها من ثقافتها وحضارتها ولغتها وتقلل من قيمة الثقافات والحضارات واللغات الأخرى، يجب ان تنظر إلى نفسها على إنها إحدى الحضارات الجديرة بالاحترام ولكنها ليست الحضارة والثقافة التي يجب أن تكون مهيمنة والتي يجب فرضها على العالم، وعندما يحدث ذلك فقط ستكون هناك تعددية ثقافية حضارية.

وهذا يمكن أن يحدث بدرجة أكبر في رأيي على مستوى الشعوب؛ حيث أن الشعوب يمكن أن تتعايش وتحترم بعضها البعض، وأن تتقبل وتحترم حضارات وثقافات وديانات ولغات بعضها البعض، ولكن ما يحدث أن السياسة تعبث بهذه الرغبة في التعايش وذلك من خلال هيمنة الدول الكبرى ومراكز القوى، وهيمنة وسيطرت التكتلات الضخمة

[119] Ibid, p111

التي تحاول دائما أن تبذر بذور الشقاق والخلاف من خلال التأكيد على إن هناك حضارات أعلى وحضارات أدنى، وأن هناك حضارات وثقافات جديرة بالاحترام وأخرى أقل أهمية وأقل قيمة وأقل أحقية في الوجود، لذلك يجب أن تكف هذه الدول ومراكز القوى المهيمنة عن نظرتها العنصرية المتعصبة التي تفرضها بإرادتها، لأنه إذا تعايش البشر جنبًا إلى جنب فإن ذلك سيتعارض مع مصالح هذه الدول ومراكز القوى، فليس من مصلحة مراكز الهيمنة أن تتعايش الحضارات والثقافات جنبًا إلى جنب؛ لأنه في هذه الحالة سيعم الأمن والسلام والاستقرار في العالم كله، وفي هذه الحالة لن يكون هناك لمراكز القوى وجود ولن يكون لديها القدرة على فرض هيمنتها وسيطرتها؛ فإن فرض هيمنتها وسيطرتها يتحقق من خلال بذر الشقاق والخلاف وإثارة الفتن والشغب، وذلك يحدث من خلال العنصرية والإرهاب، إنها تتغذى على الأحقاد والعنصرية والتعصب ونبذ الآخر، لذلك فإن هذه الدول ستقف بالمرصاد للتعددية الثقافية، وستقف بالمرصاد للدفاع عن حقوق الأقليات؛ إنها تعلن إنها مع التعددية الثقافية وإنها مع حقوق الأقليات، ولكنها إعلانات زائفة وشعارات كاذبة ليس لها وجود على أرض الواقع إنها صانعة العنصرية والتعصب وزارعة للأحقاد والخلافات في كل مكان لأن ذلك هو الذى سيضمن وجودها واستمرارها ودوامها.

لذلك فإن التعددية الثقافية والاعتراف بحقوق الأقليات لا يزال أمامه وقتًا وجهدًا طويلا، ويحتاج إلى رغبة صادقة من أصحاب هذه الثقافات والحضارات واللغات بأن يدافعوا عن هويتهم وثقافتهم وحضارتهم وأن يكون هناك رغبة صادقة بين البشر في كافة الحضارات والثقافات واللغات بأن يتعايشوا معًا جنبًا إلى جنب، وهنا فقط ستتمكن الشعوب أصحاب هذه الثقافات والحضارات من الحد من سطوة وجبروت مراكز القوى والهيمنة المسئول الأول عن العنصرية والتعصب بكل صوره وأشكاله في كل جزء من أجزاء هذا العالم.

خاتمة

تحدثنا في هذا البحث عن موقف ويل كيمليكا من التعددية الثقافية وحقوق الأقليات ورأينا كيف أنه دافع بشدة عن ضرورة احترام كل الثقافات وكل الهويات، دافع عن ضرورة أن يتعايش البشر جنبًا إلى جنب، رفض هيمنة حضارة على حضارة، وثقافة على ثقافة، ولغة على لغة، رفض أن يتم التقليل من قيمة أي حضارة، أي ثقافة والنظر إليها على إنها في مرتبة أدنى من الحضارات والثقافات الأخرى، لذلك تحدث عن أهمية التعددية الثقافية وأكد على إنها أصبحت تحقق نتائج ملموسة وأصبح لها شأن كبير في هذه الآونة، وأن هناك العديد من المفكرين الذين أصبحوا يركزوا اهتمامهم على هذه القضية نظرًا لأهميتها، وأن هناك العديد من الدول التي استطاعت حقًا أن تحقق فعلا هذه التعددية الثقافية بشكل ملموس.

كذلك تحدث كيمليكا عن حقوق الأقليات، وكيف أن هذه الأقليات عانت من الكثير من المظالم وتعرضت لشتى ألوان المعاناة والاضطهاد، وأن هذه الأقليات يجب أن تسترد حقوقها وحرياتها كاملة، ويجب أن يتم الاعتراف بها، وقد ربط بين التعددية الثقافية والدفاع عن حقوق الأقليات ورأى أن كلاً منهما يكمل الآخر وكلا منهما جزءً لا يتجزأ من الآخر؛ فإذا كان هناك اعتراف بالتعددية الثقافية، واعتراف بحضارة الآخر، واعتراف بثقافة ولغة ودين الآخر لن يكون هناك أقليات لأن الجميع سيحتفظ بحقوقه أو سينعم بحقوقه كاملة، فإذا كان هناك تعددية ثقافية لن يكون هناك اضطهاد ولا ظلم ولا معاناة لهذه الأقليات، فالتعددية الثقافية الحقيقية وجودها الحقيقي الملموس على أرض الواقع سيؤدي بما لا يدع مجال للشك إلى الحفاظ على حقوق وحريات هذه الأقليات دون أن تتعرض لأي شكل من أشكال الظلم والمعاناة، وبالتالي لن يكون هناك أقلية دينية أو ثقافية أو لغوية مضطهده وإنما سينعم الجميع في ظل التعددية الثقافية بالحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها كل إنسان عندما يتعايش الجميع ويحترم الجميع ثقافات وحضارات ولغات بعضهم البعض.

وبذلك أكد ويل كيمليكا على وجود التعددية الثقافية وعلى إن الاهتمام بالتعددية الثقافية أصبح له شأن كبير في هذه الآونة الأخيرة، وأنه أصبح معترف به بدرجه كبيرة،

وأصبح موضع اهتمام من الكثيرين سواء على مستوى المفكرين أو على مستوى النضالات التي تنادى بالتحرر من كل عنصرية ،التحرر من التعصب ،والاعتراف بثقافة ودين وحضارة ولغة الآخر، و التسامح مع الأعراق والثقافات والأجناس الأخرى ،وأنني اتفق معه في ذلك كله إننا نحيا في عالم يجب أن يتسع للجميع ،نعترف بالآخر المختلف ثقافيا والمختلف على كل المستويات ،ولكن هل ذلك يحدث على أرض الواقع؟، قد ضرب لنا كيمليكا مثالًا بما يحدث في كندا وكيف أنها تعبر أصدق تعبير عن وجود تعددية ثقافية ،وأنني اتفق معه في ذلك فإن كندا مثال يحترم في الاعتراف بالآخر المختلف ثقافيا وعنصريا ودينيا ولغويا ،ولكن هل هذا يحدث في كل الثقافات و في كل الدول أم أن كندا وبعض الدول التي ذكرها ويل كيمليكا هي مجرد أمثلة قليلة؟ ،لا تزال العنصرية ولا يزال التعصب مهيمنًا ولا يزال هناك رفض ثقافة و حضارة و لغة الآخر، لا تزال الحضارة الغربية ترى أنها الحضارة المهيمنة ،وأن ثقافتها هي الجديرة بالاحترام ،وأن كافة الثقافات والحضارات والأعراق الأخرى في منزلة أقل ،وأنها لا تستحق هذا الثناء والاحترام التي تلاقيه الحضارة الغربية، وأن على الجميع أن يقتضى بالحضارة والثقافة الغربية ،بل الأكثر من ذلك أنها تحاول فرض ثقافتها وحضارتها على العالم بأثره مؤكدة أن هذه الحضارة هي التي تعبر عن الديمقراطية والتقدم ،وأننا إذا أردنا أن يكون لهذه القيم المتمثلة في الحرية والعدالة والتقدم والديمقراطية وجود حقيقي عالمي لابد من نشر الثقافة الغربية ،لأنها هي التعبير الوحيد عن هذه القيم الرفيعة ،وأن كل الحضارات الأخرى تفتقر لهذه القيم ،لذا لابد من فرض الثقافة والحضارة الغربية على كل الثقافات والحضارات الأخرى ، ومعنى ذلك أن التأكيد على التعددية الثقافية بدأ يظهر حقًا ،وبدأ يتصدر المشهد ولكن على مستوى التنظير أكثر من مستوى التطبيق ،فعلى مستوى التطبيق الفعلي الواقعي فهي موجودة بشكل محدود للغاية.

إن ما ينطبق على التعددية الثقافية ينطبق أيضًا في رأيي على حقوق الأقليات ؛فالأقليات لا تزال تعاني من الكثير من المظالم و أشكال متعددة من الاضطهاد و من شتى أنواع المعاناة ،لا تزال تحاول وتناضل لتطالب بحقوقها والاعتراف بها و بأن لها وجود حقيقي.

وقد قسم لنا ويل كيمليكا هذه الأقليات إلى الشعوب الأصلية والمهاجرين الشرعيين والمهاجرين غير الشرعيين ،فيما يتعلق بالشعوب الأصلية وبالسكان الأصليين الذين يخضعون لدول اكبر يكونون تابعين لها فإن هذه الشعوب الأصلية قد تعرضت للظلم والاستعمار والهيمنة والتحكم، وحاولت أن تناضل محتفظة بثقافتها ولغتها وتراثها ،ولكن الدول التي هيمنت عليها والتي حاولت أن تضمها قسرا إلى حكمها وتجعلها جزء من دولتها فعلت كل ما في وسعها لطمث هوية هذه الشعوب الأصلية و ثقافتها و حضارتها ،وحاولت بكل وسائل القهر والظلم والهيمنة والتحكم تحقيق اهدافها وطمث هذه الشعوب ومحوها من الوجود وفرض ثقافة ولغة وحضارة هذه الدول التي هيمنت عليها ،وقد نجحت في كثير من الدول واستطاعت حقا فرض هيمنتها و حضارتها و طمث هوية وثقافة ولغة كثير من هذه الشعوب الأصلية ،وذلك لا يمنع من أن بعض الشعوب الأصلية قد ناضلت وحاولت بشتى الطرق الدفاع عن ثقافتها وحضارتها ولغتها فطالبوا بالانفصال و بحقهم في أن تكون لهم دولتهم وحضارتهم وثقافتهم ،ولكن هذه المطالبة قوبلت بالكثير من القهر والرفض والتعنت من قبل هذه الدول التي هيمنت عليها ،وإن كانت بعض الدول القليلة قد نجحت في أن تسترد حقوقها ،نجحت في أن تنفصل ،وأن يكون لها وجود ،لكن ما زالت هذه الدول الأقوى لا تتركها وشأنها وإنما تحاول جاهدة أن تفتعل الخلافات و الصراعات والمشاكل حتى لا يتحقق الاستقرار لهذه الشعوب ولا يكون بها وحدة ،تحاول أن تشتتها و تفرق شملها ،وأن تفتعل بها الفتن والصراعات الداخلية والخلافات ،وتحولها إلى جماعات وإلى فرق مستخدمة مبدأ فرق تسد لتتمكن هي من فرض هيمنتها وسيطرتها وحتى إن كانت بعض هذه الشعوب الأصلية قد حققت انتصارا فإنه يكون انتصارا ظاهريا في كثير من الأمور ،لا تزال اليد الخفية لهذه الدول الأقوى تعبث بهذه الشعوب وتحاول أن تدمرها داخليا وأن تقضى عليها بل وأن تمحيها من الوجود ،وذلك لا يمنع من أن هناك بعض الشعوب الأصلية قد استطاعت حقا نيل حقوقها وذلك يحدث في أضيق الحدود.

أما فيما يتعلق بالمهاجرين فالحال لا يكون أفضل من الشعوب الأصلية فبالنسبة للمهاجرين يقول ويلكيمليكا أن المهاجرين في كثير من الدول أصبحوا مواطنين طبيعيين

لهم حقوقهم وحريتهم وإنهم استطاعوا أن يندمجوا في الدولة التي هاجروا اليها ،واستطاعوا أن يكونوا جزء من هذه الدولة محتفظين بلغتهم وثقافتهم وهويتهم وحضارتهم الأصلية ،ولكن في رأيي ايضًا أن ذلك يحدث في أضيق الحدود ،إن العنصرية والتعصب بكافة صوره وأشكاله سواء على مستوى الثقافة أو الدين أو اللغة أو الجنس كما قلنا لا يزال يتصدر المشهد وخاصة في أغلب الدول الغربية التي تتدعى أنها رائدة الحضارة و الثقافة و الديمقراطية ؛إنها هي التي تؤمن بالتعايش مع الآخر و احترامه لغويا وجنسيا وحضاريا ودينيا ،وإن ذلك يكون مجرد شعارات لا يكون لها وجود حقيقي على أرض الواقع ؛فإذا نظرنا إلى حال المهاجرين في كثير من الدول نجد أنه حال سيء ،نجد أن المهاجرين يتم التعامل معهم دائما على إنهم درجه ثانية في كل شيء ،لا يكون لهم نفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون الموجودون في الدولة نفسها ،وإنما يكونوا في درجه أقل على مستوى الحقوق وعلى مستوى الحريات ،ويتم التعامل معهم بشكل عنصري ،يتم التقليل من قيمة ثقافتهم وحضارتهم وديانتهم ،ويتم التعامل معهم بشكل مليء بالتعصب والعنصرية ؛فإذا كان هناك مهاجرين ينتمون إلى ديانة أخرى أو إلى ثقافة أخرى يتم التعامل معهم على إنهم سبب المشكلات وسبب الأزمات التي تحدث في الدولة ،فاذا حدث أي خلاف أو إرهاب في هذه الدولة وإذا تعرضت لأى اعتداءات من أي نوع ،يتم اتهام هؤلاء المهاجرين الذين ينتمون إلى ديانات أخرى بأنهم المسئولون عن هذه الاعتداءات والمسئولون عن كل هذه المشاكل والخلافات التي تحدث ،ويتم تعريضهم لشتى أنواع الاضطهاد حيث يتعرضون للمساءلة والاتهام وللاعتقال وللنبذ ،وأكبر مثال على ذلك ما يحدث للمسلمين في كثير من الدول حيث إذا حدث أي اعتداء لهذه الدول يتم اتهام كل مسلم بأنه إرهابي وأنه مسئول عن هذه الاعتداءات ،وذلك لا ينطبق على المسلمين فقط وإنما ينطبق أيضًا على أصحاب الديانات والحضارات والثقافات الأخرى.

إذن المهاجرون لم يتم التعامل معهم أبدًا بأي حال من الأحوال على إنهم مواطنين طبيعيين كسائر مواطني الدولة لهم نفس الحقوق والحريات ،وإنما يتم التعامل معهم كما قلنا على إنهم في درجه أقل في كل شيء ،حتى على المستوى الاقتصادي لا يتم التعامل معهم كأصحاب البلد الأصلية ،وإنما يتم التعامل معهم واستعبادهم في أعمال شاقة بأجور

زهيدة ،واستغلال حاجتهم المادية وحاجتهم الاقتصادية ،وعدم توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لأغلب هؤلاء المهاجرين على مستوى دول العالم.

أما فيما يتعلق بحالة المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون البلد بشكل غير شرعي – فإننا إذا كنا نعترض على الهجرة غير الشرعية و نرفضها – يجب أن نلفت الانتباه إلى هذه القضية المهمة جدًا التي أصبحت تتزايد بدرجة كبيرة جدًا بسبب الحروب والصراعات والخلافات ،لقد تزايد عدد اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين الذين هربوا من الفقر و الجوع والصراعات ،فإن كنا لا نتفق مع الطريقة غير الشرعية للهجرة ولكن يجب أن نتساءل عن أسبابها ،يجب أن نتساءل عن المتسبب فيها ،يجب أن نكون على وعي بالأسباب الحقيقية لها ،وكيف يمكن أن يتم التعامل معها ،وكيف أن الدول التي هاجر إليها هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين تتعامل مع هؤلاء البشر بشكل لا آدمي من خلال المعاملة السيئة و الرفض و النبذ و الاضطهاد ؛فنجد أن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في كثير من الأحيان وفي أغلب دول العالم يتعرضون للظلم والمعاناة والاضطهاد بكل صوره وأشكاله ،على الرغم من أن هذه الهجرة تكون في أغلب الأحيان بشكل قسري ؛إنها الملاذ الأخير الذي يضطر هؤلاء المهاجرون اللجوء إليه.

وهنا نتساءل لماذا يترك المهاجر بلده مهاجرًا أو هاربًا إلى بلد أخرى إذا كانت هذه البلد توفر له الأمان والاستقرار والحياة الكريمة فلم ولن يفكر أن يتركها ،وينطبق ذلك أيضًا على المهاجرين الشرعيين ؛فالمهاجر لا يترك بلده إلا إذا اضطرته الظروف في أغلب الأحيان ،اضطره الفقر و الجوع و الحروب و الصراعات والخلافات والفتن إلى أن يترك بلده هائما على وجهه متجهًا إلى بلد أخرى ،ولكن لسوء الحظ يكتشف أن الوضع لا يتحسن ،وإنما يكون أسوء في الدولة الجديدة التي كان يظن أنه سيلاقي فيها الحد الأدنى من الحياة الكريمة ،ولكنه على العكس من ذلك يجد أن الوضع الذي ينتظره يكون أسوء إنسانيًا ،وماديًا ،وصحيًا ،واقتصاديًا واجتماعيا ،على كل المستويات يتم التعامل معه على إنه لا قيمة له ؛فيتم التعامل معه بشكل لا آدمي و مهين لا يحتوى على الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية ،فقبل أن نرفض الهجرة غير الشرعية يجب أن نبحث عن أسبابها الحقيقية ،ويجب أن نحاول أن نجد حلول مجدية لهذه الظاهرة التي أصبحت

تنتشر في الكثير من بلدان العالم ،والتي تسببت في أن يفقد الآلاف أرواحهم وهم يهاجرون ويوجهون وجهتهم إلى البلد التي يرحلون اليها ،يدفعون حياتهم ثمناً لخوفهم وجوعهم وفقرهم ،سببا للحروب والصراعات وكل الأمور السيئة التي تحول بين الإنسان وبين الحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها.

وفيما يتعلق بمصير التعددية الثقافية رأي ويل كيمليكا أنها تحقق تقدم ملحوظ ونجاحات كبيرة، وأن هذا التقدم والنجاح يكون في رأيه على مستوى التطبيق أكثر من مستوى التنظير، و إنني لا اتفق معه في ذلك، فإن هذا التقدم يكون في رأيي على مستوى التنظير أكثر منه على مستوى التطبيق، وإنه على مستوى التطبيق يكون محدود النطاق بدرجه كبيرة؛ فإذا أردنا أن تكون هناك تعددية ثقافية حقيقية، وأن يكون هناك اعتراف بحقوق الأقليات يجب أن يكون هناك كف عن التعصب والعنصرية بكل صورها وأشكالها، يجب أن يكون هناك اعتراف حقيقي بثقافة وحضارة وهوية ولغة الآخر، يجب أن يكون هناك اعتراف بقيمة كل الحضارات والثقافات، يجب أن تكون هناك رغبة حقيقية في التعايش بين كافة الحضارات والثقافات واللغات، يجب أن نعترف بأن العالم يمكن أن يتسع للجميع.

ولكن لكى يحدث ذلك ويكون له دور فعال وحقيقي على أرض الواقع يجب أن تكف الحضارة والدول الغربية عن ادعاء إنها الحضارة والثقافة الأفضل، وإنها رائدة الحقوق والحريات والديمقراطيات، يجب أن تكف عن نظرتها العنصرية التي تعلي فيها من ثقافتها وحضارتها ولغتها وتقلل من قيمة الثقافات والحضارات واللغات الأخرى، يجب ان تنظر إلى نفسها على إنها إحدى الحضارات الجديرة بالاحترام ولكنها ليست الحضارة والثقافة التي يجب أن تكون مهيمنة والتي يجب فرضها على العالم، وعندما يحدث ذلك فقط ستكون هناك تعددية ثقافية حضارية.

وهذا يمكن أن يحدث بدرجة أكبر في رأيي على مستوى الشعوب؛ حيث أن الشعوب يمكن أن تتعايش وتحترم بعضها البعض، وأن تتقبل وتحترم حضارات وثقافات وديانات ولغات بعضها البعض، ولكن ما يحدث أن السياسة تعبث بهذه الرغبة في التعايش وذلك من خلال هيمنة الدول الكبرى ومراكز القوى، وهيمنة وسيطرت التكتلات الضخمة التي تحاول دائما أن تبذر بذور الشقاق والخلاف من خلال التأكيد على إن هناك

حضارات أعلى وحضارات أدنى، وأن هناك حضارات وثقافات جديرة بالاحترام وأخرى أقل أهمية وأقل قيمة وأقل أحقية في الوجود، لذلك يجب أن تكف هذه الدول ومراكز القوى المهيمنة عن نظرتها العنصرية المتعصبة التي تفرضها بإرادتها، لأنه إذا تعايش البشر جنبًا إلى جنب فإن ذلك سيتعارض مع مصالح هذه الدول ومراكز القوى، فليس من مصلحة مراكز الهيمنة أن تتعايش الحضارات والثقافات جنبًا إلى جنب؛ لأنه في هذه الحالة سيعم الأمن والسلام والاستقرار في العالم كله، وفي هذه الحالة لن يكون هناك لمراكز القوى وجود ولن يكون لديها القدرة على فرض هيمنتها وسيطرتها؛ فإن فرض هيمنتها وسيطرتها يتحقق من خلال بذر الشقاق والخلاف وإثارة الفتن والشغب، وذلك يحدث من خلال العنصرية والإرهاب، إنها تتغذى على الأحقاد والعنصرية والتعصب ونبذ الآخر، لذلك فإن هذه الدول ستقف بالمرصاد للتعددية الثقافية، وستقف بالمرصاد للدفاع عن حقوق الأقليات؛ إنها تعلن إنها مع التعددية الثقافية وإنها مع حقوق الأقليات، ولكنها إعلانات زائفة وشعارات كاذبة ليس لها وجود على أرض الواقع إنها صانعة العنصرية والتعصب وزارعة للأحقاد والخلافات في كل مكان لأن ذلك هو الذى سيضمن وجودها واستمرارها ودوامها.

لذلك فإن التعددية الثقافية والاعتراف بحقوق الأقليات لا يزال أمامه وقتًا وجهدًا طويلا، ويحتاج إلى رغبة صادقة من أصحاب هذه الثقافات والحضارات واللغات بأن يدافعوا عن هويتهم وثقافتهم وحضارتهم وأن يكون هناك رغبة صادقة بين البشر في كافة الحضارات والثقافات واللغات بأن يتعايشوا معًا جنبًا إلى جنب، وهنا فقط ستتمكن الشعوب أصحاب هذه الثقافات والحضارات من الحد من سطوة وجبروت مراكز القوى والهيمنة المسئول الأول عن العنصرية والتعصب بكل صوره وأشكاله في كل جزء من أجزاء هذا العالم.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر:

1- Will Kymlicka, LIBERALISM,COMMUNITY,AND CULTURE, Oxford University Press, Oxford, 1989.
2-……, Introduction in The Rights of Minority Cultures , Oxford University Press, Oxford New York, 1995.
3-……..., MULTICULTURAL CITIZENSHIP:A LIBERAL THEORY OF MINORITY RIGHTS, Oxford University Press, CLARENDON PRESS , OXFORD, 1995.
4- ……, The Good, the Bad and the Intolerable: Minority Group Rights, Dissent , January 1996.
5- WI KYMLICKA AND IAN SHAPIRO, Introduction in ETHNICITY AND GROUP RIGHTS, NEW YORK UNIVERSITY PRESS, New York and London, p1997.
6-……., Finding our way : rethinking ethnocultural relations in Canada, Oxford university press, Toronto Oxford New York, 1998.
7-……., Nation-building and minority rights:
comparing West and East, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol. 26, No. 2, April 2000.
8-……..,Liberalism, dialogue and multiculturalism, Queen's University, Kingston, Ontario, March 2001.
9- ……, Politics in the Vernacular: Nationalism, Multiculturalism and Citizenship, Oxford University Press, Oxford, 2001.
10- ……, Multiculturalism and Minority Rights: West and East , Journal on Ethno politics and Minority Issues in Europe, Vol.3, No.4,2002.
11-……., preface in , Can Liberal Pluralism be Exported?: Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe, Oxford University Press, Oxford New York, 2002.
12- WILL KYMLICKA AND WAYNE NORMAN, Citizenship in Culturally Diverse Societies: Issues, Contexts, Concepts in Citizenship in Diverse Societies, Oxford University Press , Oxford, 2003.
13-……, Multicultural states and intercultural Citizens, sage publications, London, vol 1, 200٣.
14-……, Liberal Multiculturalism: Western Models, Global Trends, and Asian Debates, Queen's University, October 2005.

15- …… , Multiculturalism in Asia, January 2006.
16- ……, Multicultural Odysseys, Ethnopolitics, , Vol. 6, No. 4, November 2007.
17- ……., National Cultural Autonomy and International Minority Rights Norms, Ethnopolitics, Vol. 6, No. 3, September 2007.
−18……..,The new debate on minority rights(and postscript) in Multiculturalism and Political Theory, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, Cambridge, New York, 2007.
19- ……, the internationalization of minority rights ,i.CON vol6 no1 ,2008.
20- ……., The rise and fall of multiculturalism New debates on inclusion and accommodation in diverse society , by Blackwell Publishing, UNESCO2010.
21- ……, Testing the Liberal Multiculturalist Hypothesis : Normative Theories and Social Science Evidence, Canadian Journal of Political Science, June 2010.
22- ……., Multiculturalism in normative theory and in social science, Queen's University, Canada, 2011.
23-……., Multiculturalism: Success, Failure, and the Future, Queen's University ,2012.
24- ……., Neoliberal multiculturalism, Queen's University, January 2013.
25- Will Kymlicka and Eva Pföstl, Introduction in MULTICULTURALISM AND MINORITY RIGHTS IN THE ARAB WORLD, Oxford university press, Oxford,2014.
26-……, The Essentialist Critique of Multiculturalism: Theories, Policies, Ethos, RSCAS 2014.
27- …… ,Liberal Multiculturalism as a Political Theory of State–Minority Relations, Queen's University, Kingston, Canada,2018
28- Will Kymlicka and Keith Banting , Immigration, Multiculturalism, and the Welfare State
29- ……,LIBERALISM, COMMUNITY AND CULTURE TWENTY-FIVE YEARS ON: PHILOSOPHICAL INQUIRIES AND POLITICAL CLAIMS, Queen's University, Kingston, Ontario K7L 3N6, Canada
30- ……, LIBERALISM

ثانيًا: قائمة المراجع:

أ-المراجع الأجنبية:

1-James tully ,public philosophy in new key , vol.1:democracy and civic freedom ,Cambridge university press ,2008.p١٦٤

2- ……. ,two meaning of global citizenship :modern and diverse ,university of victoria ,2008

3-John Rawls, Political Liberalism, Columbia University, New York, Press, 1996

4- ……., Sovereign Virtue, The Theory And Practice Of Equality, Harvard, Harvard university press, 2002

5- LEIGHTON MCDONALD, REGROUPING IN DEFENCE OF MINORITY RIGHTS: KYMLICKA'S MULTICULTURAL CITIZENSHIP, Lecturer in Law, University of Adelaide, Australia, VOL. 34 NO. 2 1997

6- Sheldon S. Wolin, politics and vision : Continuity and Innovation in Western Political Thought , princeton university press princeton and oxford, 2004.pp 266,267

7- Tarik Kulenovi , Will Kymlicka, The Rights of Minority Cultures , Oxford University Press, Oxford, 2004

ب- المراجع المترجمه الى العربية:

1- أمارتيا صن ، الهوية والعنف ، ترجمة: سحر توفيق ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٨ ص ٨ ، ٩.